العدد 139 - 5 سبتمبر 2021

متضامنون مع عمال يونيفرسال

الاشتراكي
نشرة غير دورية تصدرها حركة الاشتراكيين الثوريين

* الصورة من إضراب واعتصام عمال يونيفرسال - سبتمبر 2021

ليلى سويف و«أمهات ساحة مايو»: نضالٌ واحد من الأرجنتين إلى سجن طرة

تعود الدكتورة ليلى سويف، والدة علاء عبد الفتاح، إلى الانتظار بالساعات والأيام أمام سجن طرة، للاطمئنان على ابنها في انتظار جواب منه.

في ظل ما يسمَّى بـ"الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان"، كشف خطابٌ سابق من علاء، في 14 سبتمبر الجاري، عن سوء حالته النفسية نتيجة الظروف العصيبة التي تهدف بها السلطة للتنكيل بالمعارضين داخل سجونها. يشهد علاء، الذي قضى الأعوام السبعة الأخيرة في حبسٍ مستمر، ولم يخرج إلا لبضعة أشهر قضاهم في المراقبة لمدة 12 ساعة يوميًا في قسم الشرطة، حرمانًا من التريُّض والصحف والكتب والرعاية الصحية، علاوة على الحبس في زنزانة ضيقة لا يخرج منها إلا لزيارة شهرية مدتها 20 دقيقة أو للتحقيق.

في العام الماضي أيضًا، كانت الدكتورة ليلى تواصل الذهاب والانتظار أمام سجن طرة في إصرارٍ لا يلين على طلبٍ بسيط، ألا وهو إدخالُ طعام وأدوية ورسائل لنجلها للاطمئنان عليه.استمرَّ الرفض والتعنُّت من جانب وزارة الداخلية، مِمَّا دَفَعَ علاء لخوض إضرابٍ كلي عن الطعام لأكثر من 35 يومًا. وبعد أكثر من 23 محاولة، تمكَّنت ليلى سويف وأسرة علاء من إدخال بعض الطعام في السجن واستلام خطاب منه، في مايو 2020.

لعلَّ الإصرار البطولي الذي تعيد ليلى سويف التأكيد عليه مرةً بعد أخرى، سعيًا وراء حقوق ابنها المعتقل وتضامنًا مع الآلاف غيره في السجون، يُذكِّرنا بأحد أهم نضالات النساء على مرِّ التاريخ، وهو نضال أمهات ساحة مايو في الأرجنتين خلال فترة الديكتاتورية العسكرية الوحشية من 1976 إلى 1983، وما بعدها.

عُرِفَت هذه الفترة باسم "الحرب القذرة"، إشارةً إلى إرهاب الدولة تجاه المعارضين وكلّ من ترى أنه يمثِّل تهديدًا على أمنها واستقرارها. وكحال الديكتاتوريات العسكرية، سواء في مصر الآن أو في البرازيل أو تشيلي وغيرهما من الدول سابقًا، شنَّت الديكتاتورية العسكرية في الأرجنتين خلال الفترة المذكورة حربًا لا هوادة فيها ضد المعارضين والنقابيين والحقوقيين، استخدمت فيها أقذر الأساليب وأكثر وحشية؛ من الاختطاف والإخفاء القسري إلى التعذيب والتصفية الجسدية.

بلغ عدد المختفين قسريًا في الأرجنتين خلال تلك السنوات 30 ألفًا، معظمهم من اليساريين والطلاب والنقابيين والنشطاء الحقوقيين، من كافة الأعمار، وكانوا يُعذَّبون ويُقتَلون في النهاية.

في 30 أبريل 1977، قرَّرَت مجموعةٌ من 14 أمًا أن يتجمَّعن في ساحة مايو، أمام قصر الرئاسة في وسط العاصمة بوينس آيرس، للمطالبة بمعلوماتٍ عن مكان وجود أبنائهن المختفين، بعد أن فشلت كافة محاولاتهن للحصول على إجاباتٍ عبر طَرق أبواب المسئولين والوقوف في أروقتهم.

كانت الأمهات تتجمَّعن في الساحة أسبوعيًا، دون هتافاتٍ أو لافتاتٍ في البداية، كتعبيرٍ عن التضامن مع كلّ شخص فَقَدَ ابنًا أو ابنة. ولأن التجمهر كان محظورًا، كما هو الحال في مصر اليوم، كنَّ يمشين فرادى أو في مجموعاتٍ صغيرة للغاية لتجنُّب الاعتقال، ولتمييز بعضهن في الطريق إلى الساحة، كنَّ يرتدين على رؤوسهن منديلًا أبيض، صار بعد ذلك رمزًا للحركة.

مع الوقت، بدأت الحركة تكبر، وتزايَدَ عدد الأمهات المشاركات، رغم إدراكهن خطورة تجمُّعهن، ورغم تهديدات الحكم العسكري لهن بالاعتقال والإخفاء القسري مثلما حَدَثَ لأبنائهن. بدأت الأمهات يكسبن تعاطف وتأييد ومساندة الجماهير. كان للتراكم والمثابرة في الحركة دورٌ حاسمٌ في إنجاحها، إذ لم تتخلَّف الأمهات قط عن الذهاب إلى الساحة في أيِّ خميس؛ مهما كانت حالة الجو وبغض النظر عمَّا إذا توافَقَ اليوم مع إجازةٍ أو عيد.

لم يذهب هذا الإصرار سُدى. انتهت الديكتاتورية عام 1983 وتسلَّمَت السلطة حكومةٌ مدنية، وفي عام 1984 حوكِمَت قيادات الطغمة العسكرية السابقة. لكن ذلك لم يثنِ الحركة عن الاستمرار للحصول على إجاباتٍ عن أماكن أبنائهن (الذين في الحقيقة قُتِلَ معظمهم ولم يُعثَر عليهم أحياءً قط)، وفُتِحَ باب هذه القضية مُجدَّدًا عام 2005 لمحاكمة كافة المسئولين السابقين. استمرَّت حركة الأمهات طيلة تلك السنوات رغم أن معظمهن لم ترَ أبناءهن قط منذ اختفائهم، لكن الحركة صارت بمثابة تعبيرٍ احتجاجي ضد القمع في أيِّ مكانٍ في العالم.

تُعلِّمنا ليلى سويف، كما علَّمتنا من قبل أمهات ساحة مايو، أن حتى أبسط المطالب تتطلَّب نضالًا مُضنيًا وعزيمةً صلبة، وأن هذا النضال وهذه العزيمة هما الوسيلة الوحيدة لشقِّ طريقٍ من نورٍ في ظلِّ الظلام الدامس الذي تفرضه الديكتاتورية العسكرية في مصر، كما فرضته في الأرجنتين سابقًا.



كل الدعم والتضامن مع عمال «يونيفرسال» في إضرابهم داخل المصنع، في المنطقة الصناعية الثانية/مدينة 6 أكتوبر، للمطالبة بأجورهم المتأخرة لأكثر من شهرين، والحوافز المتأخرة لأكثر من 4 شهور، وبدلات طبيعة ومخاطر العمل المتأخرة لأكثر من 30 شهرًا.

صوت التيار الاشتراكي الثوري في مصر

أسس الاشتراكية التي نتبناها

النظام الرأسمالي مبني على الاستغلال ثروة الرأسماليين مصدرها عرق العمال، والفقر مصدره سيطرة النظام القائم على أولوية الأرباح على البشر.

إصلاح الرأسمالية مستحيل

الليبرالية الجديدة قضت على إمكانية الإصلاح الجزئي، والرأسمالية المعاصرة المأزومة لا تقدم إصلاحات بل ترفع معدلات النهب.

الثورة الجماهيرية ضرورية

التغيير المنشود لا يمكن أن يتم بيد أقلية، بل بالنضال الجماهيري الجماعي الديمقراطي.

الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة

الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة المظلومين إلى النصر هي الطبقة العاملة، التي تضم كل العاملين بأجر الخاضعين لاستغلال وسلطة رأس المال.

الدولة العمالية هي الهدف

الدولة التي نرتضيها دولة لا يحكمها الرأسماليون أو ممثلوهم، وإنما دولة يقرر فيها الكادحون، من خلال مجالسهم القاعدية المنتخبة، مصيرهم ومستقبلهم.

الثورة تحرر كل المضطهدين

الثورة العمالية تحرير شامل من الاضطهاد القومي والعرقي والديني والجنسي.

لا توجد اشتراكية في بلد واحد

النظام الرأسمالي سلسلة واحدة لابد من تحطيمها كلها، والأممية الثورية هي الرد على مخططات مجالس إدارة العالم في قمة الثمانية ومنظمة التجارة العالمية.

الحزب العمالي ضروري

تحتاج المعركة ضد الظلم إلى توحيد الطبقة العاملة في حزب ثوري يقودها إلى النصر.

عام من إهدار العدالة.. بين النفوذ والطائفية والقضايا السياسية



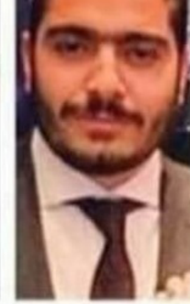
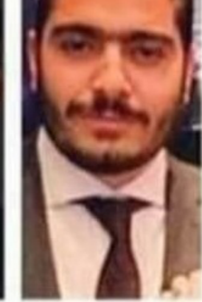










بقلم: ممتاز يحيى

ربما لم يعد من الغريب خلال الأعوام الثمانية الماضية قراءة عناوين الأخبار بشأن براءة أفراد من الشرطة متهمين بقتل وتعذيب المواطنين.

على سبيل المثال لا الحصر، حكم البراءة الذي صدر في مايو 2018 للضابطين المسئولين عن تعذيب المحامي كريم حمدي حتى الموت داخل قسم المطرية في مارس 2015. وهناك أيضًا حكم محكمة الجنايات في مايو الماضي ببراءة 12 ضابطًا وأمين شرطة متهمين بقتل وإصابة 75 متظاهرًا بالرصاص الحي بينهم نساء وأطفال في منطقة حدائق القبة يوم 28 يناير 2011 (جمعة الغضب).

غير أن العام الجاري أثبت أن المنظومة القضائية في مصر لها استثناءات أخرى غير القضايا السياسية المباشرة التي يختل فيها ميزان العدل. ولعل تلك الأحداث تعتبر من أهم الأسباب التي جعلت مصر تحتل المركز 125 عالميًا من بين 128 دولة في مؤشر سيادة القانون الذي يصدره مشروع العدالة العالمي.

الفيرمونت وقضية الجونة.. لا مساس بأصحاب النفوذ

يمر الآن عام تقريبًا على قضية الفيرمونت، والتي أغلقتها النيابة في 11 مايو الماضي وأفرجت عن كل المتهمين بدون أي ضمانات بحجة عدم كفاية الأدلة.

> «أصدرت محكمة الجنايات حكمًا بالبراءة للمتحرشين بفتاة ميت غمر يوم 21 مارس الماضي رغم توافر تسجيلات كاميرات المراقبة التي تدينهم»

تعود أحداث القضية للعام 2014، حيث قام عددٌ من الشباب من أبناء أصحاب النفوذ، من رجال أعمال وشخصيات عامة، بتخدير فتاة واغتصابها داخل فندق النيل فيرمونت وتكرار نفس الجريمة مع عدد من الفتيات الأخريات بعد ذلك. عقب تقديم الناجية بلاغ ضد المتهمين، انطلقت حملة إعلامية في غالبية وسائل الإعلام بتشويه الضحية والشهود والتشكيك في الواقعة.

وعلاوة على تباطؤ النيابة في إصدار قرار بإلقاء القبض على المتهمين حتى ثلاثة أسابيع من تقديم البلاغ، انتهى الأمر بإلقاء القبض على شهود القضية أيضًا وتحويلهم إلى متهمين على ذمة قضايا أخرى يوم 30 أغسطس 2020.

ومن الفيرمونت إلى قضية المهندسة مي إسكندر إسحاق، ضحية نجل رجل الأعمال كامل أبو علي، يصبح من الأوضح أن أصحاب "الواسطة" ممنوع حبسهم. حُكِمَ على هيثم كامل بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ، يوم 10 مايو الماضي، بعد اتهامه بعدم مراعاته للقوانين واللوائح في قتل المجني عليها، مي إسكندر، أثناء قيادته سيارة تحت تأثير مُسكر ومخدر الحشيش، وتعمد السير عكس الاتجاه المقرر في الجونة.

فتاة ميت غمر.. براءة المتحرشين رغم وجود تسجيلات

حدثت الواقعة في ليلة 10 ديسمبر 2020، بتحرش قرابة الـ150 شاب بفتاةٍ في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية. ولكن النيابة حبست 7 شباب فقط بتهمة التحرش الجماعي، وأمرت بإحالتهم لمحكمة الجنايات، إلى أن أصدرت المحكمة حكمها بالبراءة لهم جميعًا يوم 21 مارس الماضي، رغم توافر تسجيلات كاميرات المراقبة التي تدين المتهمين. ولم تنته وقائع القضية إلى هذا الحد، فقد تعرضت الناجية إلى حملة تشويه من محامي وأهالي المتهمين حتى وصل الأمر إلى التهديد بالاعتداء عليها دون تدخل من السلطات.

سيدة الكرم.. الطائفية تُواجه بالإنكار من النظام

تعد القضايا ذات الطابع الطائفي ظاهرة نادرة ليست لقلة الحوادث الطائفية (رصدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 36 حادثة توتر وعنف طائفي، على الأقل، منذ التصديق على قانون بناء الكنائس الصادر في 28 سبتمبر 2016 حتى نهاية عام 2019)، بل بسبب السعي الدائم من قِبَلِ مسئولي الدولة لحل المشكلات الواقعة بجلسات عرفية داخل مقرات الأجهزة الأمنية، غالبًا ما تنتهي بإجراء جلسات عرفية داخل مقرات الأجهزة الأمنية لدفن المشكلة. ولكن عندما يصمد أحد الضحايا ويصل إلى قاعة المحكمة، تظهر تناقضات المنظومة القضائية من جديد.

تعتبر قضية أحداث المنيا 2016، أو القضية المعروفة بقضية سيدة الكرم، 74 عامًا، إحدى أبرز تلك القضايا. فمنذ حدوث الواقعة في مايو 2016 وحتى صدور حكم براءة جميع المتهمين في ديسمبر 2020، شهدت القضية تنحي عدد من القضاة لـ"استشعارهم الحرج"، وفي أثناءٍ أخرى عرض مسئولون على السيدة التنازل عن القضايا، لتنتهي القضية عقب ضغط وسائل التواصل الاجتماعي بالحكم على 10 متهمين بالسجن 5 سنوات وبراءة 14 متهم آخرين لعدم كفاية الأدلة. وقد علقت على الحكم عقب صدوره في 15 يونيو الماضي قائلة إن "الحكم الصادر ليس لقضية تعريتي وإهانتي، بل في قضية تخريب وحرق منازلنا. أما القضية الخاصة بي لم تتحدد جلستها بعد. أنتظر عدل الله وأعيش على أمل الحصول على حقي".

> «تلك الأحداث تعتبر من أهم الأسباب التي جعلت مصر تحتل المركز 125 عالميًا من بين 128 دولة في مؤشر سيادة القانون الذي يصدره مشروع العدالة العالمي»

وقد شهدت قرية الكرم بأبو قرقاص بمحافظة المنيا عنفًا طائفيًا واسعًا في مايو 2016 تسبب في حرق 7 منازل وإصابة عدد من الأهالي وتعرضت السيدة سعاد للتعدي والتعرية.

ليس كل هذا إلا أمثلة بسيطة لقضايا لا يعتبرها كثيرون قضايا سياسية يبرز فيها اختلال موازين المنظومة القضائية وانحيازاتها.

شهداء على يد الداخلية..

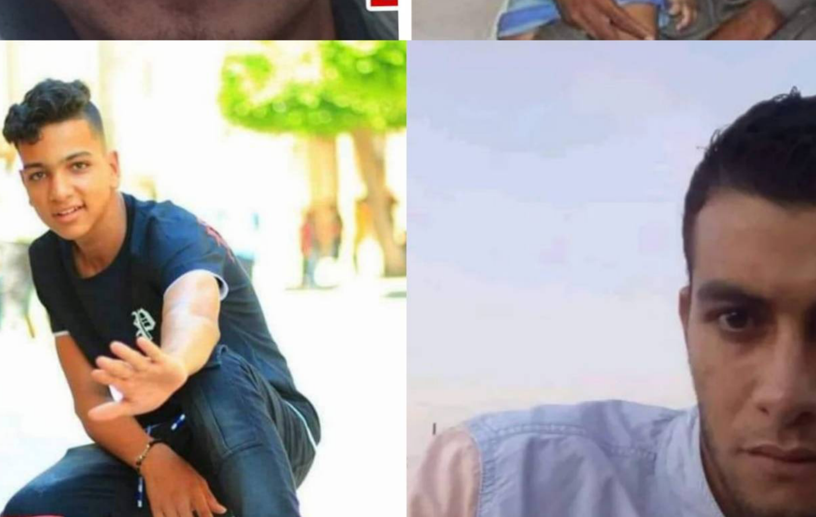
عام على مقتل 4 محتجين بطلقات الأمن دون فتح أي تحقيق جاد

مرت منذ أيام قليلة الذكرى السنوية الأولى للاشتباكات التي شهدتها منطقة العوامية بالأقصر بين قوات الأمن والأهالي، بسبب مقتل عويس الراوي (33 عامًا، وأب لثلاث أطفال) أمام منزله برصاصة في رأسه.

كانت قوة أمنية قد توجَّهت لاعتقال ابن عم القتيل، فجر يوم 30 سبتمبر، ضمن حملة شنها الأمن على المنطقة للقبض على المحتجين في مظاهرات سبتمبر 2020، وحين لم تجده قررت القبض على شقيق عويس، فحاولت الأسرة التفاوض معهم. ولكن القوة لم تستجب واقتادت الشاب إلى خارج المنزل، ليخرج عويس خلفهم، وبعد مشادة كلامية بينه وبين أحد ضباط القوة، أخرج الضابط سلاحه وأطلق أربع رصاصات، أصابت إحداها رأس عويس، حسب تصريحات الأهالي لموقع مدى مصر.

وأثناء تشييع الجنازة بمشاركة المئات من أهالي المنطقة، أطلقت قوات الأمن القنابل المسيل للدموع وطلقات الخرطوش لتفريقهم، لتصيب المزيد من أهالي القرية، وتستمر مقاومة الأهالي ليومين آخرين اعتُقِلَ فيهم العشرات، علاوة على حصار المنطقة بعشرات مدرعات الأمن المركزي وقوات التدخل السريع







التابع للجيش. كانت النيابة العامة أعلنت يوم 6 أكتوبر 2020 فتح تحقيق في واقعة تصفية عويس الراوي، وأضافت أنه قد تم إخطارها بأن الراوي كان قد حاول مقاومة قوة الشرطة التي توجَّهت إلى مسكنه، دون أن تعلن من أخطرها، وأعلنت تشريح جثمان عويس الراوي. لكن بعد مرور عام كامل، لم تصدر النيابة أي بيان بخصوص القضية، ولم تعلن حتى نتيجة تقرير الطب الشرعي.

بقدر ما تبدو تلك القصة مأساة، ولكنها أفضل حالًا بقليل من مقتل 3 متظاهرين في قرية البليدة، مركز العياط، محافظة الجيزة.

فقد انطلقت مسيرة تجوب شوارع قرية البليدة عقب صلاة الجمعة يوم 25 سبتمبر 2020، وما هي إلا ساعات قليلة حتى قوبلت مطالب الأهالي بتحسين حالتهم المعيشية، بالقمع العنيف من قوات الأمن، مما تسبب في إصابة 12 شابًا من أهالي القرية على أقل تقدير، بجانب مقتل 3 من أبناء القرية، وهم أسامة وفدي بشير (25 عامًا) يوسف جمال حمدي (16 عامًا)، رضا محمد حامد (22 عامًا). أُصيب أسامة بشير بطلقات خرطوش في الرأس والوجه، مما تسبب في وفاته في الحال. وأُصيب رضا محمد بطلقات خرطوش في العين والوجه، مما أودى بحياته بعد عدة أيام. والحال نفسه مع يوسف جمال الذي أُصيب في نفس المسيرة ولكن توفى يوم 3 أكتوبر متأثرًا بجراحه.

تكتمت الأجهزة الأمنية على الوفيات تمامًا وتمت إجراءات الدفن في الثالثة فجرًا، دون جنازة أو مشيعيين، بأوامر وإشراف من الأمن. ولم يُفتح أي تحقيق خلال عامٍ كامل بعد مقتل 3 مواطنين، وكأن الجريمة لم تكن.

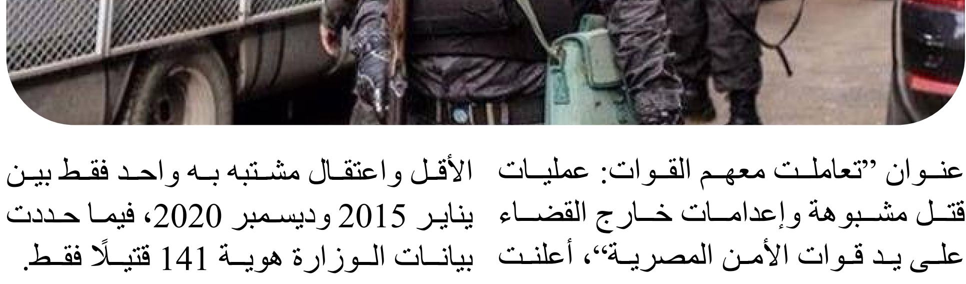
إعدامات خارج نطاق القضاء..

هيومن رايتس ووتش ترصد جرائم النظام تحت مسمى «مكافحة الإرهاب»

بقلم: مصطفى عبد الغني

قالت ''هيومن رايتس ووتش'' في تقرير أصدرته، أمس الثلاثاء، إن عناصر الشرطة وقطاع الأمن الوطني التابعين لوزارة الداخلية المصرية قتلوا في السنوات الأخيرة عشرات ''الإرهابيين'' المزعومين في جميع أنحاء البلاد في إعدامات غير قانونية خارج نطاق القضاء. وأضافت أن المسلحين المزعومين الذين قُتلوا في ما يسمى ''اشتباك مسلح'' لم يُشكّلوا، في حالات كثيرة، خطرًا وشيكًا على قوات الأمن أو غيرها عندما قُتلوا، وبعضهم كانوا أصلًا محتجزين.

وحسب التقرير، الذي صدر تحت



عنوان ''تعاملت معهم القوات: عمليات قتل مشبوهة وإعدامات خارج القضاء على يد قوات الأمن المصرية''، أعلنت وزارة الداخلية مقتل 755 شخصًا على الأقل واعتقال مشتبه به واحد فقط بين يناير 2015 وديسمبر 2020، فيما حددت بيانات الوزارة هوية 141 قتيلًا فقط.

ورصد التقرير حالات 14 شخصًا كانوا من بين 75 رجلًا قُتلوا في تسعة من تلك الحوادث. لم يُعتقل أي مشتبه به في تلك الحوادث التسع، ولم تقع إصابات بين عناصر قوات الأمن. وقالت عائلات ومعارف الرجال الـ14 إن الضحايا كان قد قُبض عليهم، على يد الأمن الوطني على الأرجح، ومحتجزين قبل الإبلاغ عن مقتلهم. وقالت 8 عائلات إنها شهدت هي أو أصدقاؤهم أو معارفهم اعتقالهم. وقال 13 منهم إن أقاربهم تم إخفاؤهم قسريًا وإنهم استفسروا رسميًا عن مكانهم قبل مقتلهم. وقال أفراد من 8 عائلات إنهم رأوا على جثث أقاربهم القتلى علامات إساءة معاملة أو تعذيب، مثل الحروق، والجروح، والعظام المكسورة، والأسنان المخلوعة.

التربح من الوباء.. تضاعف أرباح المستشفيات الخاصة وشركات الأدوية

تضاعفت أرباح مجموعة مستشفيات كليوباترا بأكثر من 6 مرات في الربع الثاني من العام الجاري 2021 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وفقًا للقوائم المالية المجمعة للشركة، لتسجل 94.1 مليون جنيه مقابل 14 مليون جنيه في الفترة ذاتها من العام الماضي. كما ارتفعت إيرادات المجموعة إلى 1.2 مليار جنيه خلال النصف الأول من 2021، مقارنة بنحو 843 مليونًا تقريبًا خلال نفس الفترة من 2020. جاء النمو في إيرادات المجموعة نتيجة ارتفاع عدد الحالات التي خدمتها المجموعة بنسبة 72% على أساس سنوي، ومدعومًا بالنتائج التي سجلتها المستشفيات التابعة لها المخصصة لعزل وعلاج مصابي كوفيد19-، وقطاعي خدمات الصيدليات الخارجية والتشخيص، والعيادات المستقلة الشاملة، التي تضاعفت إيراداتها أكثر من ثلاثة مرات على أساس سنوي في الربع الثاني.

كانت مجموعة مستشفيات كليوباترا قد حققت 218 مليون جنيه أرباح خلال عام 2020 مقارنة بـ 197 مليون جنيه عن 2019.

تأسست مجموعة كليوباترا عام 2014 بعد استحواذ شركة أبراج كابيتال الإماراتية على حصة الأغلبية في شركة مستشفى كليوباترا، وعلى شركة مستشفى القاهرة التخصصي، وسبقهم الاستحواذ على معامل البرج ومعامل المختبر. وتمتلك مجموعة كليوباترا مستشفيات النيل بدراوي، والشروق، والكاتب، وكوينز، وشركة آمون للأدوية، بالإضافة إلى المفاوضات الأخيرة للاستحواذ على شركة ألاميدا المالكة لمستشفيات دار الفؤاد 6 أكتوبر ودار الفؤاد مدينة نصر، والسلام الدولي المعادي والسلام الدولي القطامية، وسلسلة مختبرات ومعامل "طبيبي 24/7"، وهي المفاوضات التي أثارت مخاوف وتحذيرات من الاحتكار وتم تقديم بلاغ لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لقيام المجموعة بانتهاك ضوابط المنافسة الحرة وارتكاب ممارسات احتكارية تمثلت في وضع أسعار فاحشة مقابل الخدمات الطبية بالمخالفة للقانون واستغلال جائحة الكورونا في العصف بحقوق المواطنين.

لم تكن مجموعة مستشفيات كليوباترا مقدم الخدمات الطبية الوحيدة التي تضاعفت أرباحها أثناء انتشار جائحة كورونا، حيث تضاعفت أرباح شركة سبيد ميديكال المتخصصة في الخدمات الطبية أكثر من 4 مرات خلال النصف الأول من العام الجاري 2021 لتسجل صافي ربح 108 مليون جنيه مقارنة بـ 21.2 مليون خلال نفس الفترة من 2020. كما ارتفع صافي ربح الشركة 6 مرات تقريبًا في الربع الأول من العام الجاري لتسجل 40.9 مليون جنيه مقارنة بـ 7.1 مليون جنيه عن نفس الفترة من 2020. كان صافي أرباح الشركة السنوي قد تضاعف 4.5 مرة تقريبًا خلال عام 2020 لتسجل 79.2 مليون جنيه مقابل 17 مليون جنيه عن 2019. وأعلنت الشركة، يوليو الماضي، عن توقيع تعاقد خاص بإجراء التحاليل اللازمة لسفر نحو مليون عامل مصرى إلى دولة ليبيا بقيمة إجمالية متوقعة 965 مليون جنيه.

وحققت 4 شركات أدوية ارتفاعًا في صافي ربحها خلال العام الماضي، حيث حققت شركة راميدا حوالي 112 مليون جنيه في 2020 مقابل 82 مليون جنيه في 2019 مدعومًا مبيعات الشركة من أدوية مضادات الفيروسات والتي تستخدم فى علاج فيروس كورونا، وسط توقعات أن تمثل مبيعات أدوية علاج كورونا التى تنتجها الشركة حوالى 20% من إجمالي مبيعاتها هذا العام حال الانتهاء من التسجيل وبدء التصدير. وحققت شركة مينا فارم صافي ربح حوالي 144 مليون جنيه عن 2020، مقارنة بصافي ربح 46 مليون جنيه لعام 2019. وبلغت أرباح سبأ الدولية للأدوية 15 مليون جنيه عن العام المالي 2020 مقابل 8 مليون من عام 2019. وحققت أكتوبر فارما صافي ربح 88 مليون جنيه في 2020 مقابل 33 مليون جنيه فى عام 2019.

لم تتخذ الحكومة المصرية إجراءاتٍ تُذكر لكبح جشع الاستثمارات الخاصة في الصحة خلال فترة الوباء. ويأتي ارتفاع أرباح القطاع الصحي الخاص في مصر في الوقت الذي يعاني فيه القطاع الصحي الحكومي من أوضاع متردية، حيث لم تتجاوز نسبة الإنفاق على الصحة 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة الجديدة، وهي تقريبًا نصف النسبة التي حددها الدستور والبالغة 3% من الناتج كحد أدنى. وتعاني المستشفيات الحكومية دائمًا من نقص الأدوية والمستلزمات الطبية بالإضافة إلى نقص حاد في الكوادر الطبية نتيجة انخفاض الأجور والبدلات.

على خلفية الوباء.. عدد مليارديرات العالم يرتفع إلى رقمٍ قياسي

ترجمة: مصطفى عبد الغني

يوجد أكثر من 3 آلاف ملياردير على مستوى العالم، لأول مرة في التاريخ، في عام 2020. أظهر تحليل أصدرته مؤسسة Wealth-X، أكبر مصدر للبيانات والتقارير المتعلقة بالثروة، كم نهب فاحشو الثراء العالم أثناء وباء كورونا. أظهر التحليل زيادة ثروة المليارديرات مجتمعين بنسبة 5.7% لتسجل 7.3 تريليون جنيه إسترليني (أكثر من 10 تريليون دولار)، وهو ما وصفه التقرير بـ"تطورٍ ملفت للنظر في ضوء الاضطرابات التي أحدثها الوباء وفي ظل أعمق انكماش في الناتج الاقتصادي العالمي لجيل كامل". ازدهر المليارديرات في الوقت الذي عانى فيه الأشخاص العادية من فقدان الوظائف، وتخفيض المرتبات.

أصبح 670 شخصًا على مستوى العالم مليارديرات في العام 2020. يقول التقرير: "يعكس العدد الكبير من المليارديرات الجدد عامًا شهد أكبر نمو مطلق في عدد الأفراد المليارديرات منذ أن بدأت سجلاتنا في عام 2012". وأقرت "Wealth-X" أن دعم الحكومات المادي للشركات الكبرى وطبقة الأثرياء لعب دورًا أساسيًا في زيادة تلك الثروات، أو حسب وصف التقرير "أدى التحفيز النقدي الهائل من البنوك المركزية العالمية وإجراءات الدعم الحكومية الموسعة إلى اندفاع كبير في الأسواق المالية، بعد الانهيار الأولي الناتج عن الوباء. وأنهت جميع مؤشرات الأسهم الرئيسية تقريبًا العام محققة عوائد جيدة، مع تعافٍ قوي في فئات الأصول الأخرى".

وأضاف التقرير أن وباء كورونا "جلب ثروةً غير متوقعة للمليارديرات، مدعومًا بفيضان التحفيز النقدي وتضخم الأرباح في القطاعات الرئيسية التي شكلت موجة جديدة من المليارديرات الشباب".

علاوة على ذلك، زادت معدلات اللامساواة بين المليارديرات. تقول "Wealth-X" أن 212 شخص بين أصحاب المليارات، يمتلك كلًا منهم ثروة صافية تتجاوز الـ 10 مليار دولار. تشكل المجموعة فائقة الثراء حوالي 6.6% من مجموع أصحاب المليارات، ولكنهم يمتلكون 36% من مجموع ثروات المليارديرات على مستوى العالم. يعادل مجموع تلك الثروات المقدر بـ 2.65 تريليون جنيه استرليني "القيمة السوقية السنوية للاقتصاد الألماني"، رابع أكبر اقتصاد في العالم. وينحصر ثلث تلك القيمة بين أيدي 19 شخص فقط يمتلك كلًا منهم ثروة تزيد عن 50 مليار دولار" حسب وصف التقرير.

ليس معظم المليارديرات روادًا في مجال التكنولوجيا أو "مبتكرين". يلاحظ التقرير أن "القطاع المصرفي والمالي لا يزال بفارق كبير الأكثر أهمية بين المليارديرات في العالم. إنه محور التركيز الرئيسي للصناعة لما يزيد قليلاً عن 20% من الأفراد. ويأتي تمثيل الملياردير في التكتلات الصناعية في المرتبة الثانية، مع وجود فجوة معتدلة بعد ذلك في العقارات والتكنولوجيا". ومن المتوقع أن يستمر ذلك "في ضوء الدور المعزز بشكل كبير للبنوك المركزية في العالم في دعم أسواق الأصول".

ومن المدهش أن كل تلك الأرقام في النهاية غالبًا ما تكون توقعات أقل من الوضع الحقيقي. وجد تحليل أجرته مؤسسة أوكسفام، منذ شهر، أن مليارديرات العالم يملكون ثروة مجمعة تقدر بـ10 تريليون جنيه استرليني (13.7 تريليون دولار)، مقارنة بـ5.9 تريليون إسترليني (7.8 تريليون دولار) في بداية الجائحة، أي بمعدل زيادة يقترب من 69%. ويضيف تقرير أوكسفام أن "فرض ضريبة لمرة واحدة بنسبة 99% على مكاسب ثروة المليارديرات أثناء الوباء يمكن أن يدفع ثمن اللقاح لكل شخص على وجه الأرض للتطعيم ضد كوفيد19-". ويمكنها "تقديم منحة نقدية قدرها 15 ألف جنيه إسترليني (أكثر من 20 ألف دولار) لجميع العمال العاطلين عن العمل".

*** التقرير بقلم: تشارلي كيمبر - صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية**

وعود كاذبة وتعويضات زائفة..

أهالي نزلة السمان: «وضعنا قانوني والحكومة والإعلام بيشوهوا فينا من سنين عشان لما يدبحونا محدش يقف معانا»



بقلم: ممتاز يحيى

بدأت قوات الأمن في أواخر أغسطس الماضي في إزالة المرحلة الأولى من نزلة السمان، التي تشمل منطقة سن العجوز وعدة مساكن محيطة، وسط تشديدات أمنية مكثفة. اضطر قرابة 8 آلاف مواطن لترك منازلهم، حيث لم تترك لهم عشرات المدرعات المحملة بمئات جنود الأمن المركزي سبيلًا للاعتراض.

تعتبر منطقة نزلة السمان من أقدم مناطق الجيزة التاريخية لقربها من الأهرام ومفيض نهر النيل، وتوسعت رقعة السكن فيها خاصة بعد بناء خزان أسوان وجفاف المنطقة. في البداية، كانت نزلة السمان تتبع قرية الكوم الأخضر إدارياً، ولكن في عام 1932 أصبح لها كيان إداري مستقل وأنشئ بها قسم شرطة الأهرام والذي تتبعه الآن جميع القرى المحيطة ومنها الكوم الأخضر.

منذ أكثر من 20 عامًا، بدأت حكومة مبارك تأخذ خطوات عدائية تجاه السكان بهدف تهجير المنطقة وتحويلها إلى منطقة استثمارية، حيث أنه في عام 1999 حرَّمت وزارة الآثار على أهل المنطقة تنكيس المباني أو هدمها، أو حتى تطويرها إلا بتصريح مسبق، طبقًا للقرار رقم 18 لعام 1999. كما قام زاهي حواس، رئيس المجلس الأعلى للآثار آنذاك، في عام 2002، ببناء جدار عازل خرساني بطول 18 كيلومترًا حول نزلة السمان؛ بهدف عزل المنطقة عن الحياة العمرانية وعن الأهرامات.

توقفت الدولة عن إصدار أي إحصائيات رسمية فيما يخص منطقة نزلة السمان منذ سنوات، وأوضح آخر تعداد رسمي أعلنته منذ 8 سنوات أن عدد السكان في نزلة السمان يبلغ تقريبا 53,392 نسمة، فيما يؤكد أبناء المنطقة أن عدد السكان في المنطقة قد تضاعف. وعلى صعيد آخر تشغل المباني السكنية 85% من رقعة منطقة نزلة السمان البالغ مساحتها 253 فدان، يليها البازارات بنسبة 8%، حيث تنتشر على طول مسار أبو الهول السياحى، ثم الخدمات التي تبلغ نسبتها 7%.

وبلغت نسبة العاملين بالتجارة 18%، وبمجال التشييد والبناء 13%، وبخدمات الغذاء والإقامة 11%، وبمجال النقل والتخزين 10%، وبمجال العقارات والتأجير 9%، وفي مجال الوساطة المالية 8%، ويظهر بالمنطقة بعض العاملين بمجال أنشطة الفنون والإبداع بنسبة تتعدى 2%، وكل ذلك في إطار الأنشطة السياحية، والباقي مُوزَّع على الأنشطة الخدمية مثل التعليم والصحة وبعض الحرف التي تخدم السكان. كما يعمل أكثر من 3500 شخص من أبناء المنطقة كمربين وسيَّاس في 60 إسطبل خيل داخل المنطقة (المصدر: دراسة أصدرتها الهيئة العامة للتخطيط العمراني في مايو 2011).

القاهرة 2050.. أحلام جمال مبارك بعاصمة خالية من السكان تتحقَّق

ترجع كلمة السر لتلك الإزالات إلى مخطط القاهرة 2050 الذي أطلقه رئيس الوزراء الحالي مصطفى مدبولي، حين كان رئيسًا لهيئة تطوير المجتمعات العمرانية عام 2009، وكان المخطط في إطار حملة جمال مبارك في ذلك الوقت. وكان يهدف إلى إزالة قرابة 80% من المناطق السكنية بالقاهرة، وجاءت ثورة يناير لتقضي على أحلام المستثمرين ورجال الأعمال وقتها. ولكن عقب استقرار نظام الثورة المضادة، وبعدما تولى مصطفى مدبولي منصب وزير الإسكان عام 2014، ومن ثم رئاسة الوزراء عام 2018، عاد الحديث من جديد داخل أروقة الحكومة عن المخطط، خاصةً بعد إزالة عشرات المناطق التي كان من المفترض إزالتها ضمن المخطط، وأبرزها مثلث ماسبيرو ورملة بولاق وجزيرة الوراق، ويأتي الآن الدور لإزالة منطقة نزلة السمان بأكملها.

تطوير دون تهجير وبدائل في الهرم وتعويضات عادلة.. وعود الحكومة تتبخر في الهواء

في 28 يناير 2019، قال المركز الإعلامي لمجلس الوزراء عن نزلة السمان: ”لن يتم إزالة المنطقة أو تهجير الأهالي ولم يتم إزالة سوى 4 عقارات مخالفة لقوانين البناء، وهي عقارات خالية من السكان وتقع في حرم منطقة الأهرامات، كما أنه لا توجد أي نية لبيع أراضٍ بهذه المنطقة، وما تم تداوله من مقاطعِ فيديو هي مقاطع مجتزأة لإثارة غضب الرأي العام، كما أن كل ما يتردد حول هذا الشأن محض شائعات تستهدف الإضرار بالصالح العام“.

جاء هذا التصريح عقب المحاولة الأولى لتنفيذ إزالات في المنطقة يوم 21 يناير 2019، وقد تسبب ذلك في اشتباكاتٍ أسفرت عن اعتقال العشرات. وهناك تصريحاتٌ رسمية أخرى على مدار الأعوام الثمانية الأخيرة تعد السكان بعدم إزالة المنطقة.

على صعيدٍ آخر، كانت حكومة أحمد نظيف، ورئيس هيئة المجتمعات العمرانية مصطفى مدبولي عام 2009، أثناء طرح المشروع لأول مرة ضمن مخطط القاهرة 2050، قد وعدوا بتعويضات ممثلة في وحدات سكنية وتجارية بديلة في مناطق قريبة من نزلة السمان، مثل منطقة ”وقف غالب“ التي تبلغ مساحتها 4.9 فدان بشارع العروبة بالهرم، ومنطقة ”وقف الست العباسية“ بالمريوطية البالغ مساحتها 12.3 فدان، علاوة على توفير تعويضات مالية كبيرة بدعم من منظمة اليونسكو، بجانب توفير بازارات سياحية وإسطبلات بديلة في المنطقة نفسها بشكل سريع.

ولكن سرعان ما انتهى الحال بتلك الوعود الآن إلى اقتصار التعويضات على وحدة سكنية بمساحة 70 متر بحدائق أكتوبر تُمنح للمالك أو المستأجر كحق انتفاع، بشرط امتلاك أو تأجير الوحدة من قبل عام 2014، ولن يتم تعويض أي

صاحب عقد إيجار أو بيع عقد بدايةً من 2014.

تشويه وإهمال متعمد لإزالة المنطقة وتخريب من صنع الدولة

في مقابلةٍ مع خالد م. أحد سكان المنطقة ويعمل بالإرشاد السياحي، مع جريدة الاشتراكي، قال إن الإعلام تعمَّد على مر السنين تشويه المنطقة وسكانها موضحًا أن "الإعلام يا إما بيقول علينا تجار آثار، يا إما بلطجية وبنأثر على السياحة! لو احنا فعلا تجار آثار مكنش ده هيبقى حالنا. كل حد فينا شغال شغلتين وتلاتة، ووقت ما السياحة وقفت الخيل كانت بتموت عشان أصحاب الإسطبلات مكانوش بيلاقوا يجيبولهم أكل".

أما عن التشويه المستمر لهم، قال: "حنا عشان كل المنطقة عائلات مش بنسيب بلطجية، عشان المنطقة أصلًا عايشة على السياحة. المنطقة كلها فنادق وبازارات، وغير كده فيه كتير من أبناء المنطقة شغالين في الإرشاد السياحي وتأجير الخيول والجِمال للأجانب، والسياح أصلًا بينزلوا بعد المغرب من الهرم يقعدوا في الكافيهات وبيحبوا يتفرجوا على العروض الموجودة".

أما عن الأحاديث الإعلامية عن عشوائية المنطقة، قال: "كل شوية يقولوا عن المنطقة عشوائية أو على أرض الدولة، والمنطقة وضعها قانوني وبيوت المنطقة أصلًا مسجلة في الشهر العقاري ودخل ليها مرافق، والمنطقة فيها قسم وفيها وحدات صحية وبيطرية ومدارس ومقابر خاصة بها. والمنطقة صدر لها قرار سنة 1999 بمنع أي ترميم أو تجديد إلا بترخيص، والتراخيص دي مكنتش بتطلع غير للفنادق وقصور كبار العائلات، واللي كان بيحط طوبة كان بيتحبس ويدفع غرامة عالية، وعربيات الزبالة بتاعت الحي مش بتدخل عندنا، وكل ده عشان في النهاية يطلع رئيس الوزراء يعرض صور من المنطقة يقول إنها مش أمان ومش صالحة للاستخدام أو السكن، طب هو مين اللي خلاها غير صالحة، مش قرارات الحكومة؟".

«ترجع كلمة السر لتلك الإزالات إلى مخطط القاهرة 2050 الذي أطلقه رئيس الوزراء الحالي مصطفى مدبولي، حين كان رئيسًا لهيئة تطوير المجتمعات العمرانية عام 2009»

وأضاف: "كل مبادرات نظافة المنطقة كانت مبادرات من شباب المنطقة. احنا مش طالبين غير أن الحكومة تفتح التجديد للمنطقة من تاني، واحنا هنساعد بعض ونبني بيوتنا من الدهب لو طلبت، وقولنا لو الحكومة عايزة تدخل تطور بنفسها معندناش مشكلة، بس اللي حصل عكس كده؛ الحكومة مش عايزة تطور، الحكومة عايزة الأرض عشان تطلع بمصلحة وقصاد المصلحة دي مستعدين يدوسونا. الحكومة والإعلام بيشوهوا فينا من سنين عشان لما يدبحونا محدش يقف معانا".

تعويضات رمزية وغير واقعية بغرض الدعاية

وفي حوار مع ساكن آخر من سكان المنطقة، يعمل بالإرشاد السياحي أيضًا، فضَّل عدم ذكر اسمه، قال عن التعويضات المطروحة من الحكومة: "المنطقة فيها قصور تراث مبنية من أكتر من 150 سنة، وفيها فيلات وفيها منازل دورين وعمارات 5 أدوار. كل الملاك والمستأجرين بالنسبة للحكومة حاجة واحدة، بدون ما تراعي ظروف حد. يعني أنا ساكن في بيت 520 متر مع أبويا وأخويا وعيلته، الورق باسم أبويا، ولما سألنا على التعويضات في مقر اللجنة القانونية في مدرسة محمد كريم في المساكن، قالوا هي شقة واحدة 70 متر للمالك في حدائق أكتوبر، فازاي احنا 7 ونسكن في علبة كبريت في آخر الدنيا كمان".

وعن المنازل في نزلة السمان، قال: "عندنا البيوت في المنطقة غالبيتها مساحتها من 300 متر لـ800 متر. لو الواحد مش مقسم بيته مع أسرته بيكون فاتح في باقي بيته ورشة أو محل أو إسطبل، والحكومة مش معترفة بالكلام ده. وايه أصلًا اللي يخلينا نروح لمساكن أكتوبر، الشقق هناك حق انتفاع، يعني عيالنا هيترموا في الشارع والتمليك ملوش حق يبيع، وسمعنا أن هناك أي مخالفة بطرد من الشقة ودا غير أنها بعيدة عن أكل عيشنا".

وفي حديثه عن التعويضات، قال: "الحكومة عملت حوار التعويضات عشان لما حد يتكلم يقولوا إنهم عوضونا وحسِّنوا حياتنا، بس الحقيقة إن حياتنا بقت على كف عفريت. وقت ما الحزب الوطني جالنا وقالنا هنطور المنطقة عرض علينا تعويضات معقولة. مكانتش كويسة ورفضناها وقتها".

تنتشر قوات الأمن المركزي بكثافة في المنطقة لمنع أيٍّ من سكانها من الاحتجاج على الإزالة. قال الساكن الذي تحدَّث مع جريدة الاشتراكي: "ناقص تكة والحكومة تعلن الحرب علينا. المنطقة كلها أمن مركزي وجيش، وكل ما حد في المنطقة يحاول يعترض أو يوعي الناس، أمن الدولة والمباحث بيجوا يقبضوا عليه. دلوقتي بقت تتقال صريحة في وشنا المنطقة: هتتشال هتتشال، يا إما تاخدوا وحدات يا إما تطلعوا من المولد بلا حمص. احنا كنا في نزلة السمان كام أسره كبيرة مع بعض ودلوقتي كل حد فينا هيتغرب من مكان جدوده في حته، وحتى اللي هيتنقلوا لمساكن أكتوبر هيتغربوا عن بعض بسبب القرعة".

الاستثمار فوق أجساد أهالي المنطقة

لا تُقاس تكلفة مشروع الترفيهي والاستثماري التي تطرحه الدولة (محور خوفو بلازا وحديقة المتحف الكبير وعدد من المطاعم والكافيهات) بمنطقة نزلة السمان بالجنيه والدولار فقط، ولكن أيضًا بتهجير على أقل تقدير 70 ألف نسمة، بجانب القضاء على آلاف فرص العمل للعاملين في مجال التجارة والسياحة والفروسية دون بدائل جديدة مطروحة. التكلفة الحقيقية للمشروع الترفيهي هي القضاء على مجتمع عمراني والقضاء على تاريخه بشكل كامل.

تستمر الدولة في سياسات التهجير القسري والتي مثَّلت أعباءً جديدة على قطاعات كبيرة من المواطنين، إلى جانب سياسات التقشف الاقتصادي الذي طرحته الدولة منذ عام 2016، والذي دفع بأكثر من ثلث المصريين تحت خط الفقر، بالأرقام الرسمية.

بدأ النظام بعمليات التهجير القسري بحق جميع سكان مدينة رفح، وبعض أجزاء مدينة الشيخ زويد والعريش، وبلغ عدد المهجَّرين من تلك المناطق أكثر من 100 ألف نسمة لم يتم تعويضهم حتى الآن بحجة الحرب على الإرهاب، إلى جانب تجاهل الحق التاريخي والدستوري لأبناء النوبة بالعودة إلى أراضيهم، مرورًا بعمليات تهجير في غالبية المحافظات من نجع أبو عصبة بالأقصر جنوبًا إلى مأوى الصيادين والمكس بالإسكندرية شمالًا، مرورًا بالعاصمة التي شهدت أكبر حالات التهجير مثل منطقة مصر القديمة إلى بولاق، وحتى جزيرة الوراق التي تحاول الدولة حتى اليوم تهجير أهلها حتى اليوم.

ولا تمثل أيٌّ من تلك الحالات حلولًا حقيقية لتحسين حالة المواطنين، بل أن تلك الجرافات مستعدة لسحق المواطنين أنفسهم وتراثهم من أجل مخطط استثماري لن يحقق أرباحًا سوى للنخبة الحاكمة وطبقة المستثمرين.



بيان الاشتراكيين الثوريين

الناس قبل الاستثمار.. ندعم أهالي جزيرة الوراق ضد تهجيرهم



استكمالًا لمشهد القمع السائد منذ سنوات، وسياسة التهجير القسري في السنوات الأخيرة، يشهد سكان جزيرة الوراق هذه الأيام قمعًا مضاعفًا عقابًا لهم على تمسكهم بمنازلهم. كانت محكمة جنايات القاهرة قد حكمت يوم 27 ديسمبر من العام الماضي، على 35 من أبناء الجزيرة، بأحكامٍ تصل إلي المؤبد بعد توجيه اتهاماتٍ لهم بالتجمهر واستعمال القوة والعنف في أحداث تهجير جزيرة الوراق في 16 يوليو 2017. ومن ثم قررت المحكمة، في 25 سبتمبر، تأجيل إعادة إجراءات 17 متهمًا في الحكم الصادر ضدهم غيابيًا بالمؤبد والمشدد في قضية أحداث جزيرة الوراق، لجلسة 25 ديسمبر المقبل، للاطلاع.

وقد اتُّهم المعتقلون بالاعتداء على الأمن رغم أن أغلبيتهم كانوا قد اعتُقِلوا من المستشفيات في محيط الجزيرة عقب إصابتهم بطلقات الشرطة في الأحداث، وبعضهم لا يزال يعاني من عاهات مستديمة نتيجة الإصابة. وإلى جانب اعتقال العشرات وإصابتهم، تشهد الجزيرة حصارًا خانقًا على المعديات، وتحكُّم من الأمن في مرور البضائع، ومنع دخول مواد البناء إلي الجزيرة.

وكان مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي قد أصدر قرارًا، في 16 سبتمبر، بنزع ملكية أراضي بإجمالي مساحة أكثر من 60 فدانًا من أملاك الأهالي، بعد أيامٍ من تظاهرهم ضد تهجيرهم. وعاش أهالي الجزيرة خلال الأربع السنوات الماضية، حالة قمع غير مسبوق.

تتضامن حركة الاشتراكيين الثوريين مع أهالي الجزيرة في مطالبهم، وعلى رأسها:

1) الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين من جزيرة الوراق، والتوقف عن تلفيق القضايا السياسية والجنائية لأهالي الجزيرة.

2) رفع الحصار المفروض على الجزيرة والتوقف عن التضييق على المواطنين على معديات الجزيرة.

3) التوقف عن تبوير الأراضي الزراعية بالجزيرة ووقف حجب الأسمدة عن الفلاحين.

4) وقف مخطط تهجير أهالي جزيرة الوراق ووقف مخطط إنشاء المشروع الاستثماري على أنقاض منازل الأهالي وأراضيهم الزراعية.

5) إشراك الأهالي في أيِّ مخطط يخص أراضيهم ومنازلهم، واعتبارهم أصحاب القرار لأحقيتهم التاريخية والقانونية لتلك الأراضي.

6) محاكمة قتلة الشهيد سيد الطفشان، الذي استُشهِدَ بخرطوش الشرطة خلال محاولة إزالة منازل الأهالي يوم 16 يوليو 2017، وتعويض المصابين ومحاسبة المسئولين عن تلك الأحداث.

وإذ تدعم حركة الاشتراكيين الثوريين نضال أهالي الجزيرة المتواصل منذ سنوات، فإنها تؤكِّد على حق المواطنين في سكنٍ آدمي في مناطق معيشتهم وأشغالهم، وترفض سياسات التهجير القسري لصالح المستثمرين وقمع السكان الرافضين لهذا التهجير، كما تدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية للتضامن مع نضال جزيرة الوراق ودعمه بكل الطرق الممكنة والمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين من أبناء الجزيرة.

الاشتراكيون الثوريون

بدء الإزالات في المكس.. والأهالي يقدمون مطالب وبدائل ويشتكون التجاهل وغياب الشفافية

تجمع العشرات من أهالي منطقتي المكس والدخيلة صباح السبت، 18 سبتمبر، أمام منازلهم وأمام حديقة المكس لمقابلة وزير النقل، كامل الوزير، لمناقشة اقتراحاتهم والبدائل المطروحة كما وعدهم نواب المنطقة والمحافظة. لكن الأهالي فوجئوا بمرور موكب الوزير أمامهم دون الالتفات لهم، مما دفعهم للركض خلف الموكب لمسافة تقارب الـ 500 متر دون جدوى. وعقب ذلك بساعتين تقريبًا توجَّه الوزير مرةً أخرى لحديقة المكس، وقابل نواب المنطقة لمجرد الإعلان عن إزالات المرحلة الأولي، ومنع دخول باقي الأهالي والصحفيين.

ولم تمر ساعات من زيارة وزير النقل حتى بدأت بعض أعمال الإزالة على كورنيش شاطئ المكس. ويشتكي الأهالي من غياب الشفافية معهم بخصوص المنازل المخطط إزالتها، حيث أصبح من المؤكد إزالة جميع المنشآت في بحري الكورنيش وحتى سور الميناء، بما فيها مثلث الحلواني ومطاعم زفير وسي جل وكبائن الفنار، مع إزالة مثلث صافي شوب حتى سور الميناء، كمرحلة أولى، ولكن يظل وضع العديد من المنازل مجهولًا.

صرح أحد الأهالي لبوابة الاشتراكي بأنه حتى الآن لا يوجد أي حصر رسمي للمتضررين، ومن المفترض مرور لجان الحصر، بحسب نواب المنطقة. ولكن هيئة الميناء أرسلت فريق المساحة الخاص بهم لرفع المساحات. وأضاف: "التعويضات المطروحة من النواب هزيلة، ولا شيء يعوضنا عن عمرنا وذكرياتنا وطفولتنا وأجمل سنين عمرنا وبيوت أجدادنا، والمفروض إن مفيش حاجة تعوض البلد عن تاريخ المكس. النهاردة بدأوا يشيلوا الكورنيش عشان يبنوا سور، وفيه موظفين في المحافظة قالوا إن بدايةً من أول أكتوبر هتبتدي إزالات البيوت، واحنا مش هنلحق نعمل حاجة في المهلة دي".

ويتهم الأهالي المسئولين بوجود مخطط منذ سنوات لإزالة كل المنطقة، رغم اعتبارها منطقة تراثية بسبب تواجدها منذ مئات السنين ووجود فنار المكس الذي يتجاوز عمره المئة عام. وقد بدأ إهمال المنطقة منذ التسعينيات ورفض تطوير المرافق بالمنطقة، حتى بدأت إزالات منطقة الخندق في عام 2018، وإزالة مأوى الصيادين عام 2020، حتى القرار الصادر حديثًا بالاستيلاء على كل كورنيش المكس حتى ميناء الدخيلة وإزالة جميع العقارات المحيطة.

ويعتبر مخطط إزالات المكس الجديد وتهجير السكان كارثة بكل المقاييس حسب وصف الأهالي، حيث أن بحر المكس يمثل مصدر رزق للآلاف من أبناء المنطقة الذين يعملون في صيد الأسماك ومطاعم بيع الأسماك وبيع أدوات الصيد وصيانة المراكب، إلى جانب إزالة عشرات المحال التجارية والمنازل السكنية القانونية. وقد اقترح الأهالي عددًا من البدائل، لعدم إلحاق الضرر بالآلاف والقضاء على تاريخ المنطقة، مثل تغيير مكان الميناء الجديد وإقامته بعد منطقة الكيلو 21 لعدم تواجد أي تجمعات سكنية بها أو بدلًا من ذلك تطوير ميناء الحمراء وفتحه للسفن التجارية، إلا أن مطالب وبدائل الأهالي تم تجاهلها.

أمازون في مصر: هكذا تجني شركة أغنى رجل في العالم أرباحها

في 31 أغسطس الماضي، شارك رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في افتتاح مستودع شركة أمازون بمدينة العاشر من رمضان، فيما دخلت أمازون السوق المصرية رسميًا بعد ما يقرب من خمس سنوات من استحواذ عملاقة التجارة الإلكترونية في العالم على منصة سوق دوت كوم.

رغم ما يمثِّله ذلك من تهديدٍ مرجَّح على البائعين الصغار في مصر، كما سنتناول بعد قليل، احتفت الحكومة ووسائل إعلامها بدخول أمازون، لمؤسسها جيف بيزوس، أغنى رجل في العالم، إلى السوق المصرية. كيف إذًا وصلت أمازون إلى هذه المكانة العالمية (واحدة من أصل 5 شركات تتخطَّى قيمتها السوقية تريليون دولار)، وكيف تحقِّق أرباحها الطائلة عالميًا؟ الإجابة على هذا السؤال قد تقدِّم لنا صورةً لممارسات الشركة مستقبلًا في مصر.

البائعون الصغار

تدخل أمازون السوق المصرية للاستفادة من عددٍ من المزايا المهمة. أولى هذه المزايا هي التوسُّع في حجم التجارة الإلكترونية في مصر. فبحسب جهاز التنمية والتجارة الداخلية، بلغ حجم السوق التجارة الإلكترونية في مصر 40 مليار جنيه عام 2020 (2.5 مليار دولار)، بينما تفيد إحصاءاتٌ أخرى من شركات أبحاث السوق بأن هذا الحجم قد وصل إلى 4 مليار دولار في ظل جائحة كورونا. وهناك العديد من البائعين الصغار على الإنترنت الذين يشكِّلون هذه السوق. ومن المرجَّح أن يتوسَّع هذه السوق في مصر بشكلٍ أكبر، بالأخص أن نصف السكَّان تقريبًا من الشباب، وهذه هي الفئة التي تنتشر بينها التجارة الإلكترونية أكثر من غيرها.

الأمر الثاني المهم بالنسبة لأمازون هو أن السوق المصرية تمثِّل فرصةً للتوسُّع في شرق وشمال إفريقيا في حال عزمت أمازون إنشاء مخازن ونقاط تجميع في مصر.

لكن دخول أمازون للسوق المصرية يمثِّل تهديدًا خطيرًا، ربما يكون وشيكًا، على صغار البائعين في السوق الإلكترونية في مصر، الذين لن يتمكَّنوا من منافسة الشركة العملاقة، الشهيرة أيضًا بممارساتها الاحتكارية.

الاحتكار

من أجل تعظيم الأرباح، يصبح كلُّ شيءٍ مباح أمام كبار الرأسماليين، وتحت ضغط المنافسة المتواصلة، لا تقوى المشروعات الصغيرة في الأغلب على إيجاد متنفَّسٍ في ظلِّ سيطرة الكبار، فتخسر وتسقَّط وتهوى أمام الشركات الكبرى التي تستحوذ عليها في نهاية المطاف. وهذا هو المسار الذي يزداد فيه تمركز رأس المال في يد قلةٍ من هذه الشركات الكبرى، ناهيكم عن أساليب التلاعب التي تسمح بها السوق نفسها، والتي تبرع فيها شركة أمازون.



على سبيل المثال، في نوفمبر 2020، وجَّه الاتحاد الأوروبي تهمًا لأمازون باتباع ممارساتٍ احتكارية غير مشروعة وانتهاك قواعد المنافسة، وتشمل التهم استخدام البيانات غير العامة للبائعين الآخرين عبر الإنترنت، مثل عدد المنتجات المطلوبة وإيرادات هؤلاء البائعين، في خوازميات البيع بالتجزئة، وذلك لمساعدتها في تحديد المنتجات الجديدة وسعر كلِّ عرضٍ جديد. وقال الاتحاد الأوروبي إن مثل هذه الممارسة، ضمن العديد من الممارسات الأخرى، تسمح لأمازون بتهميش البائعين الآخرين والحدِّ من قدرتهم على النمو.

ينبغي أن نضيف هنا أن النتيجة من هذه الممارسات هي بالطبع الاستحواذ على شركات البائعين الآخرين، فقد استحوذت أمازون بالفعل في الولايات المتحدة، كما في العالم، على مئات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا من شأنه أن يدمِّر الوظائف لا أن يخلق المزيد من الوظائف. على سبيل المثال، في نهاية العام 2015، وظَّفت أمازون 146 ألف عامل في الولايات المتحدة، لكن ذلك كان على حساب 295 ألف وظيفة في مشاريع أخرى للبيع بالتجزئة أُجبِرَت على الخروج من السوق نتيجة ممارسات أمازون الاحتكارية.

التهرُّب الضريبي

أحد أساليب التلاعب التي تتبعها شركة أمازون أيضًا هي التهرُّب من الضرائب. على سبيل المثال، سدَّدَت الشركة في العام الماضي، 2020، ضريبةً على الدخل لأول مرةٍ منذ ثلاث سنوات، وصرَّح جيف بيزوس، الذي تبلغ ثروته 201 مليار دولار، أن الشركة دفعت 162 مليون دولار ضرائب على دخلٍ قُدِّرَ بـ13.3 مليار دولار، ما يعني أن الضرائب المُسدَّدة بلغت فقط 1.2% من قيمة الدخل، بينما يفرض القانون الأمريكي للضرائب أن تدفع الشركات 21%، بعد أن خفَّضها ترامب من 35% (يسعى بايدن إلى نسبة 28%).

وفي عاميّ 2017 و2018، لم تدفع أمازون أيَّ ضرائب على أرباح قُدِّرَت بـ5.6 مليار دولار و11.2 مليار دولار على التوالي. وفي بريطانيا أيضًا، لم تدفع أمازون ضرائب أكثر من 3% فقط في عام 2019، رغم ارتفاع أرباحها بمقدار الثلث تقريبًا عن العام السابق.

ليست هذه إلا مجرد أمثلة، وغيرها الكثير سواء في حالة أمازون أو غيرها من كبرى الشركات العالمية. هذا ليس أمرًا عارضًا، بل أن النظام نفسه مُصمَّمٌ بناءً على إتاحة الكثير من الثغرات أمام مثل هذه الشركات من أجل مراكمة الأرباح، تحت ضغط المنافسة المتواصلة، في أقصر مدة ممكنة.

اعتصار العمال

القسم الأكبر من الثروات التي تحقِّقها أمازون يأتي عن طريق استغلال العمال -أكثر من 800 ألف عامل- إلى درجاتٍ شديدة القسوة، سواء من خلال الأجور الهزيلة، أو ساعات العمل الطويلة، أو الحرمان من عقود العمل، علاوة على الوقوف بصرامة ضد أيِّ محاولاتٍ لتأسيس نقابة يدافع بها العمال عن حقوقهم ضد كلِّ هذه المظالم.

في حين أعلن جيف بيزوس العام الماضي تأييده لحركة حياة السود مهمة في الولايات المتحدة، يعمل عماله 75%- منهم من السود- في ظروفٍ أقل ما توصَف به أنها سيئة للغاية. ما يقرب من 40% من عمال مخازن أمازون عمالة مؤقتة دون أمان وظيفي، ولا توظِّفهم الشركة مباشرةً بل عن طريق شركات توظيف وسيطة تتعاقد معها الشركة.

بالنسبة للأجور، يتقاضى عمال مخازن أمازون بشكلٍ عام أجورًا أقل من عمال المخازن في شركاتٍ أخرى. في أتلانتا بولاية جورجيا الأمريكية، على سبيل المثال، تنخفض أجور عمال مخازن أمازون بنسبة 19% عن الأجور السائدة في المخازن، و29% عن متوسط الأجور في المدينة.

ويعمل عمال أمازون لفتراتٍ طويلة (10 ساعات يوميًا) دون استراحات كافية، أحيانًا لا تكفي للذهاب إلى دورات المياه والعودة منها، بحسب الكثير من شهادات العمال الموثَّقة، إلى درجة أن الكثير من السائقين وعمال المخازن يضطرون للتبوُّل في زجاجاتٍ فارغة أثناء العمل حتى يتمكَّنوا من إنجاز "كوتة" العمل في كل ساعة.

تخشى الشركة من محاولات تنظيم العمال لأنفسهم للدفاع عن حقوقهم، ومن المعروف عنها تصديها بقوة لعدة محاولات سابقة وصلت إلى الفصل التعسُّفي من العمل. آخر محاولات تأسيس نقابة كانت في أبريل الماضي في مخازن ولاية بيسمير الأمريكية، التابعة للشركة. وهي المحاولة الأولى بعد سعي فنيي التصليحات في مخازن ولاية ديلاوير الأمريكية في العام 2014. أطلقت الشركة حملةً دعائيةً كبرى موجَّهة لعمال مخازن بيسمير للتصويت بـ"لا" على تأسيس النقابة، وعقدت اجتماعاتٍ إلزامية للعمال لتحريضهم على عدم مساندة جهود إنشاء النقابة، وتلقَّى العمال رسائل يومية من مدرائهم. حتى أن الشركة أنشأت موقعًا إلكترونيًا خاصًا لذلك، ودعت فيه العمال إلى إنفاق الرسوم النقابية على اللوازم المدرسية لأبنائهم أو الهدايا لأقاربهم، ونشرت شائعاتٍ بين العمال عن احتمالية إغلاق المنشأة وخسارة العمال وظائفهم.

وفي العام الماضي، تحوَّلَت عدة مخازن للشركة في الولايات المتحدة العام الماضي إلى بؤرٍ لتفشي فيروس كورونا، نتيجة استمرار العمل بالشركة، بنفس طاقتها ودون إجازاتٍ للعمال، أثناء ذروة الجائحة. أقرَّت الشركة، في نوفمبر الماضي، بأن نتائج اختبارات ما يقرب من 20 ألف عامل منذ اندلاع الجائحة جاءت إيجابية، ويظلُّ عدد الوفيات غير معلوم. وخلال الفترة نفسها، تربَّعَت الشركة على عرش المستفيدين من الجائحة، إذ شهدت في 2020 ارتفاعًا في إيراداتها بنسبة 38%، لتبلغ 386.1 مليار دولار، مقابل 280.5 مليار في 2019.

هذه فقط لمحةٌ سريعة من ظروف العمل في أمازون، في بلدٍ المفترض أنها أكثر احترامًا لحقوق العمل من مصر. ومع انبهار الكثيرين في مصر وترحيبهم بدخول أمازون السوق المصرية، ينبغي أن نتساءل كيف ستبدو مثل هذه الممارسات في مصر؟

فالتر بنجامين والرأسمالية السلعية



ترجمة: سيد صديق

في 15 يوليو 1892، وُلِدَ فالتر بنجامين في عائلةٍ يهودية ميسورة الحال في برلين. وفي 26 سبتمبر 1940، قُطِعَ طريق هروبه من ألمانيا النازية إلى الولايات المتحدة. مُنِعَ من العبور من فرنسا المحتلَّة إلى إسبانيا، وكان المرض قد فتَّ عضده، وكان تحت تهديد التسليم إلى الشرطة السرية النازية (الجيستابو)، فاختار أن ينهي حياته بيده.

في السنوات بين هذين التاريخية، عاش بنجامين عبر أرجاء أوروبا، كسائحٍ ومهاجر. وبمجرد أن جرَّده النازيون من الجنسية الألمانية، بالأخص إثر مقالٍ كتبه لمجلةٍ شيوعية حول انحطاط الفن الفاشي، أصبح منفيًا.

مع انتصار النازية في ألمانيا وسقوط فرنسا، صارت المساحات الآمنة في أوروبا تتقلَّص. ولم يكن المعسكر الشرقي مبشِّرًا بدرجةٍ كبيرة. في نهاية العام 1926، زار بنجامين موسكو لثمانية أسابيع من أجل أن يقرِّر ما إذا كان سيلتحق بالحزب الشيوعي. لكنه قرَّرَ عكس ذلك. بدا النظام السوفييتي مجتمعًا حيويًا ونشطًا -لكن كان هناك بالفعل اتجاهاتٌ مثيرة للقلق نحو الفساد ومحاباة القيادات. وبحلول الوقت الذي سعى فيه بنجامين للفرار من النازيين، كان الموقف في روسيا قد ساء كثيرًا.

لم يكن الشرق الأوسط خيارًا هو الآخر. حاول المؤرِّخ الصهيوني جرشوم شوليم مرارًا إغراء بنجامين بالهجرة إلى فلسطين، لكن الصهيونية لم تكن مطروحةً بالنسبة لبنجامين. في المقابل، انطلق في رحلةٍ خاضها الكثير من المفكِّرين الأوروبيين المُهجَّرين -إلى الولايات المتحدة، على أمل الحصول على منصبٍ أكاديمي، أو ببساطة فرصةٍ لاستغلال مواهبهم في هوليوود.

باعتباره كاتبًا حرًا، يكتب في النقد الأدبي والتحليل الثقافي، كان بإمكان بنجامين أن يؤمِّن القليل من المال للعيش في الولايات المتحدة، أو أن يحصل على بعض المساعدة من مجتمع المنفيين الذين شقوا طريقهم هناك. لكن ذلك لم يحدث.

حياةٌ غير مستقرة

كانت الموضوعات التي جذبت بنجامين متنوِّعةً بصورةٍ استثنائية. تضمَّنت الديناميات الاجتماعية للتكنولوجيا، وفلسفة التاريخ، وسياسات الأدب، ونظريات الذاكرة والخبرة، وحتى الأهمية الثقافية لعلم الفلك.

وبالنظر إلى حياته غير المستقرة ككاتبٍ حر، فإن أحد الاهتمامات الرئيسية التي شغلته هي الأوضاع المتغيِّرة للمفكِّرين والكُتَّاب والفنانين على مدار حقبة التصنيع. كان على المثقفين أن يكافحوا من أجل العثور على داعمين ماليين، بدلًا من رعاية النبلاء أو الكنيسة التي اكتنفتهم سابقًا.

كان بنجامين يدرك المعاني السياسية للثقافة. في مقالته المطوَّلة "العمل الفني في عصر إعادة إنتاجه تقنيًا"، ومحاضرته التي ألقاها على حلقةٍ شيوعية بعنوان "المؤلِّف كمنتِج"، طَرَحَ بنجامين ثلاثة مساراتٍ لإرساء ثقافةٍ معادية للرأسمالية ومناهضة للفاشية.

> «تشير لنا رؤى بنجامين إلى أن العمل الثوري جنبًا إلى جنب مع النظرية الثورية هو الأجدر بتحدي النظام الذي يضطهدنا -والإمكانية الوحيدة للسعادة الحقيقية»

لقد ابتكر إستراتيجياتٍ لتجنُّب الضغط على الفنانين ليكونوا فرديين، وتنافسيين، أو أنصارًا للفن كما لو كان دينًا جديدًا. عمل بنجامين على تقييم ما كانت تعنيه الأشكال الثقافية الجماهيرية الجديدة -الراديو والأفلام والتصوير والمونتاج والصحف القائمة على المراسلات العمالية- على المستوى الاجتماعي والسياسي. كان يأمل أن تقرِّب التقنيات الجديدة الثقافة لأعدادٍ أكبر من الناس؛ تزيل الغموض عنها وتجعل أشكالها ملائمةً للعصر الحديث.

دَرَسَ بنجامين الماضي، في محاولةٍ لفهم كيف خلقت الرأسمالية الظروف المناسبة لانتصار الفاشية. وكانت باريس هي التي اختارها لتركيز دراسته. من أواخر القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر، كانت باريس مدينةً حيويةً لازدهار الرأسمالية الاستهلاكية والموجات الثورية المتكرِّرة.

وعلى مدار الثلاثة عشر عامًا الأخيرة من حياته، عمد بنجامين إلى تفحُّص أروقة التسوُّق في باريس، وما مثَّلته من تنامٍ للثقافة الاستهلاكية.

أول هذه الأروقة الباريسية كانت قد بُنِيَت في مطلع القرن السابع عشر، وآخرها في العام 1860. كانت تلك الأروقة ممراتٍ عبر مجموعاتٍ من المباني التي تصطف فيها المحلات التجارية وغيرها من الأعمال. تضمَّنَت هذه البنايات من الزجاج والحديد تمازجًا فوضويًا من لافتات المتاجر، والأضواء، والفتارين الجذَّابة، حيث مُختَلَف السلع وتماثيل عرض الملابس.

بالنسبة لبنجامين، كانت أروقة باريس عالمًا مُصغَّرًا للرأسمالية. مثَّلت هذه الأروقة إمكانيةً تاريخية وإحباطًا في الوقت عينه -وعدًا بالوفرة ونكثًا بهذا الوعد في آنٍ واحد. كانت مكتظَّةً، في شكلٍ معماريٍ متنوِّع، بالمنهوبات

الاستعمارية؛ تلك الغنائم المُنتَهَبة من أممٍ أخرى. ساعدت الإمبراطورية الإنتاج السلعي، إذ وفَّرَت مصادر للمواد الخام التي صُنِّعَت وبيعَت في أسواقٍ مُنشأة حديثًا.

وحَّدَت الإمبريالية العالم عبر التجارة، لكنها أيضًا بنفس القدر قسَّمَت الشعوب، وحضَّتهم ضد بعضهم كعمالٍ وجنود. كانت المعارض العالمية، وهي شكلٌ معماريٌّ آخر من القرن التاسع عشر مُخصَّصٌ لعرض السلع، متناقضةً هي الأخرى.

كان تقديم فيكتور هوجو لمعرض باريس العالمي في 1867 بمثابة دعوةٍ لتوحيد الشعوب، إذ تحدَّثَ عن "جيران العالم" الذين يجتمعون سويًا لـ"مقارنة الأفكار".

لكن في الحقيقة، كانت هذه المعارض تُنظَّم على أساس تقسيم الشعوب. كانت السلع تُعرَض على أعمدةٍ، وتمحي عمل العمال الذين صنعوها. كانت المعارض العالمية تعِد بأن تكون مكانًا يقف فيه الزوَّار من كافة الطبقات والخلفيات على قدم المساواة بشكلٍ ديمقراطي. ولقد اقتبس بنجامين من الكاتب السوفييتي ريازانوف ليشير إلى مدى حقيقة هذا المفهوم:

"في العام 1855، دُشِّنَ المعرض العالمي الثاني، هذه المرة في باريس. حُظِرَ دخول وفود العمال من العاصمة والأقاليم تمامًا. كان يُخشَى أن تمنح هذه المعارض العمال فرصةً للتنظيم".

وفي تركيزه على مفهوم الاستهلاكية، كَشَفَ بنجامين كيف أن سماسرة النظام الاجتماعي الجديد قد صمَّموا هذه الروابط لتنشأ فقط بين المستهلكين، وليس بين العمال. غير أن رابطة التضامن الطبقي للعمال كانت تمثِّل تهديدًا، وبالتالي كان لابد من إحباطها.

وتحقيقًا لهذه الغاية، أثبت شكلٌ جديدٌ من التجربة الاستهلاكية أنه مفيد. تتبَّع بنجامين كيف أُعيدَ تشكيل باريس في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر في محاولةٍ للتصدي للتحرُّكات الثورية. تضمَّن هذا المشروع التحديثي، الذي دشَّنه الإمبراطور نابليون الثالث، شقَّ شوارع واسعة مُصمَّمة لإرباك بناء المتاريس على يد العمال المتمرِّدين، ومن أجل تمكين المرور السريع للمركبات التابعة للدولة من جزءٍ إلى آخر بالمدينة لقمع أيِّ متمرِّدين.

موقعٌ سياحي

كانت إعادة بناء باريس، على يد البارون هوسمان، تهدف إلى نقل الطبقات العاملة من مركز المدينة إلى الشرق، وإعادة تهيئة الجانب الغربي منها للبرجوازية. والشوارع التي كانت أماكن التقاءٍ بين الجانبين وقعت أيضًا ضحيةً لعملية إعادة ترتيب المدينة. كان من شأن ذلك أن حوَّلَ باريس إلى موقعٍ للسياحة بدلًا من أن تكون بؤرةً للثورة. أفسحت هذه الشوارع المساحة للمحلات التجارية، باقتصاداتها الكبيرة وأسعارها الثابتة وتركيزها للملكية. وهنا، وَجَدَ جمهور المستهلكين، الذي تحتاجه الرأسمالية "التحديثية"، موطنًا مناسبًا.

«ابتكر بنجامين إستراتيجياتٍ لتجنُّب الضغط على الفنانين ليكونوا فردين، وتنافسين، أو أنصارًا للفن كما لو كان دينًا جديدًا»

لاحَظَ بنجامين أن جمهور المستهلكين هو الجمهور الذي يدخل إلى مسرح التاريخ ليس كفاعلٍ ثوري، بل كجمهور "السياسات الجماهيرية"، التي يمكن قولبتها إلى سياساتٍ عامة من أجل منعها من أن تكتسب أيَّ فهمٍ قائمٍ على الطبقة. وهذه الحشود في القرن التاسع عشر قد رُوِّضَت وُدرِّبَت لتتحوَّل إلى جمعٍ استهلاكي ينسى دوره في الإنتاج.

في الوقت الذي كان يكتب فيه بنجامين عن هذا الموضوع، كانت أروقة التسوُّق هذه قد فقدت عصريتها، والكثير منها قد هُدِم، مِمَّا جَعَلَ الموضوع برمته جزءًا من كتابة التاريخ الذي أحبَّه بنجامين أكثر من أيِّ شيءٍ آخر. تلوح الآمال المُدمَّرة من الماضي -التي بالكاد يتذكَّرها من طفولته- في أفق رؤيةٍ أرحب لبنائه التاريخي للأحداث.

تأثيرٌ سريالي

كَشَفَ بنجامين، الذي تأثَّرَ بالسريالية، الدوافع والأغراض والأحلام والأماني في موضوعٍ كان قد تلاشى بالفعل. كَتَبَ عن "مشروع الأروقة"، وهو مجموعة كبيرة غير منتهية من الكتابات حول حياة باريس في القرن التاسع عشر:

"يمكننا أن نتحدَّث عن اتِّجاهين في هذا العمل؛ أحدهما ينتقل من الماضي إلى الحاضر ويُظهِر الأروقة، وغيرها الكثير، كأسلافٍ من الماضي؛ والآخر ينتقل من الحاضر إلى الماضي كي يفجِّر الإمكانية الثوري لهذه "الأسلاف" في الحاضر".

بالنسبة لنجامين، كانت الأروقة، والثقافة الاستهلاكية التي مهَّدَت إليها، شرطًا مُسبَّقًا للفاشية، التي لا يمكن فهمها دون الرجوع للرأسمالية. كان هذا من حيث كلٍّ من القاعدة الاقتصادية، والطريقة التي شُجِّعَ بها الناس ليتصوَّروا أنفسهم مستهلكين وجماهير وطنية، ليس وعمالًا وأمميين.

لكن في الوقت نفسه، تبعث هذه الأروقة، وكلُّ ما شابهها من أشكال القرن التاسع عشر -محطات السكك الحديدية والمتاحف وقاعات المعارض- وعودًا طوبوية بالرفاهية والمعرفة.

كان بنجامين مهتمًا دائمًا بالطرق التي يمكن بها تتبُّع آثار الأمل في "جحيم" الإنتاج السلعي والمجتمع الرأسمالي. ففي نفس الوقت الذي يُستعمَر به وعي العامل بالسلع في الفضاء الاستهلاكي، يتفاعل المستهلك مع الجانب الطوبوي للإنتاج السلعي.

إن الدافع وراء قبول السلعة هو الرغبة في إشباع الرغبات والأحلام. والإعلانات تجعل هذا أوضح كثيرًا، فهي تتعامل مع خيالاتنا ورغباتنا من أجل إقناعنا بأن المنتجات ستجعلنا سعداء. لكنها لا تجعلنا سعداء، إذ تظلُّ الرغبة كما هي، وهكذا أيضًا إمكانية تحقيق تحسينٍ حقيقي في حياتنا والدافع وراء ذلك.

بالإمكان القول إن كتابات بنجامين عن الأفلام والثقافة التكنولوجية هي أيضًا محاولةٌ لاستكشاف الإمكانية الثورية لهذه الأشكال الفنية. رأى بنجامين أن إمكانيات الديمقراطية موجودةٌ في التصوير الفوتوغرافي والسينمائي، لكن تعوِّقها علاقات الإنتاج الرأسمالي، مثل حقوق الملكية وهيمنة الأغنياء عليها.

من العام 1934، صارت أحلام بنجامين أكثر تسييسًا، وطُمِسَت أحلام الماضي تحت ضغط كوابيس الحاضر. كلَّما تقدَّم النازيون في اتجاهٍ، كان بنجامين يرحل في اتجاهاتٍ أخرى، من بلدٍ لآخر، حتى صار عالقًا في النهاية بين إسبانيا وفرنسا.

كان هذا عندما كتب بنجامين عمله الأخير، "حول مفهوم التاريخ". في أحلك أيامه، أشار بنجامين إلى عجز الأساليب التقليدية في التفكير والحركة. لقد شخَّصَ جذور المشكلة في "الخضوع الذليل لجهازٍ لا يمكن السيطرة عليه"، حتى من جانب أولئك الساعة، مثل الاشتراكيين الديمقراطيين الإصلاحيين، الذين كانوا مناهضين للفاشية.

تشير لنا رؤى بنجامين إلى أن العمل الثوري جنبًا إلى جنب مع النظرية الثورية هو الأجدر بتحدي النظام الذي يضطهدنا -والإمكانية الوحيدة للسعادة الحقيقية.

*** المقال بقلم: إستر ليزلي - صحيفة "العامل الاشتراكي" البريطانية**



الانتفاضة الفلسطينية وثورة يناير في مصر

بقلم: حسام الحملاوي - 1 أكتوبر 2016

28 سبتمبر 2000 و25 يناير 2011.. يومان تفصل بينهما حوالي 10 سنوات، ولكن يربطهما حبل سري، فالثورة المصرية لم يضع حجر أساسها سوى الأطفال والشباب الفلسطينيين الذين واتتهم الجرأة على إلقاء الحجارة والمولوتوف ولاحقًا الصواريخ في وجه المحتل الصهيوني في السنة الأولى من الألفية الجديدة.

التسعينيات

سنوات أوسلو في الأراضي المحتلة، كانت سنوات عجافًا أيضًا في مصر، كان نظام حسني مبارك قد وصل إلى ذروة قوته وبطشه، واستمر تدفق الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي على مبارك لإتقانه دور كلب حراسة المصالح الأمريكية في المنطقة.. يرسل قواته ضمن تحالف دولي لـ"تحرير الكويت" في مقابل إلغاء الديون العسكرية؛ يوقع على "برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي" بالشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد وبموجبه تبدأ أكبر عملية خصخصة وقطع للإنفاق الاجتماعي وحزمة سياسات ليبرالية جديدة لم يجرؤ من سبقوه على تطبيقها؛ يعسكر جهاز وزارة الداخلية ويشن حربًا على "الإرهاب" متبعًا تكتيكات "الحرب القذرة" المستعارة من أمريكا اللاتينية، فيبني سجونًا جديدة امتلأت بحوالي 40 ألف معتقل، وقتل المئات واختفى مثلهم ولم يعرف مصيرهم لليوم.

كانت حقبة التسعينيات أيضًا من أسوأ الفترات التي مر بها اليسار المصري، الذي بدأ ينهار بعد قمع انتفاضة يناير 1977، وأعلنت وفاته رسميًا بانهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، وحوصرت بقاياه مع تصاعد مد الإسلام السياسي الذي سيطر على النقابات المهنية وساحات الجامعات.

وكان الحراك العمالي ضعيفًا، فلم تتعافى الحركة العمالية بعد 1977، وكنا نشهد إضرابًا في أحد المصانع الكبرى لغزل النسيج أو الحديد والصلب أو النقل العام كل بضع سنوات وغالبًا ما كان ينتهي نهاية مأساوية بقمع وحشي على أيدي قوات الأمن المركزي والقوات الخاصة مثل اعتصام حلوان للحديد والصلب 1989 أو إضراب غزل كفر الدوار في 1994.

في كل مرة يُعتقل العشرات من المناضلين ويتعرضون للتعذيب في أقبية جهاز مباحث أمن الدولة، وعمومًا كانت الحركة العمالية في حالة إنهاك وتفتيت بسبب الهجوم الاقتصادي عليها بحزمة السياسات الليبرالية الجديدة، التي دفعت بعشرات الآلاف من العمال إلى صفوف العاطلين عبر التسريحات والمعاش المبكر.

لم يكن الحراك اليساري في الجامعات أفضل حالًا، كانت الجامعات المصرية تحت حصار أمني، وجّه قبضته إلى الإسلاميين وغيرهم، ودأب الطلاب الإسلاميون آنذاك أيضًا على مواجهة وتخريب فعاليات المجموعات اليسارية الصغيرة التي حاولت أن تنشط.

وكان السقف السياسي للعمل متدنيًا للغاية، كان الكل يخشى ذكر مبارك وعائلته في أي مقال أو هتاف، وكان الأكثر جرأة وشجاعة هو من يهتف ضد "الحكومة" أو "الداخلية"، وظل مبارك صنمًا لا تستطيع الاقتراب منه، أو حتى ذكر اسمه على محادثة تليفونية، وإن سخرت منه أو انتقدته يجب أن تتلفت حولك لتتأكد أن لا أحد يسمعك.

الانتفاضة تقلب كل الموازين

بعد أن بلغ الإحباط مداه في صفوف المعارضة المصرية، جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتقلب كل الموازين، فجرت الانتفاضة موجة عاتية من التظاهرات بالجامعات المصرية في الأسبوع الأول من أكتوبر 2000، غالبية التحركات كانت عفوية وتخطت ساحات الجامعات لتصل إلى المدارس في مشاهد لم تعهدها مصر منذ عقود، عقود نجح فيها مبارك في قتل الحراك الجماهيري بكل أشكاله، وامتد السخط إلى النقابات المهنية.

أثناء المظاهرات كنا نسمع مرارًا جملة: "إذا كان الأطفال الفلسطينيون لا يخافون دبابات إسرائيل، هل سنخشى نحن شرطة مصر؟!"

السيناريو الذي كان يتكرر في المظاهرات أيًا كان هو: تبدأ المظاهرة بهتافات تضامنية مع الفلسطينيين ومناهضة للصهاينة وأمريكا، ثم يتحول اهتمام المتظاهرين وهتافهم إلى التساؤل: لماذا لا تفعل حكومتنا أي شيء لمساعدة الفلسطينيين؟! لماذا لا تغلق مصر السفارة الصهيونية بالجيزة؟ لماذا تصدّر مصر الأسمنت لإسرائيل ويستخدم في بناء المستوطنات؟! لماذا يبعث النظام بجنوده المدججين بالأسلحة لمحاصرة وقمع الحراك السلمي المتضامن مع الانتفاضة بدلًا من إرسالهم للحرب ضد الصهاينة؟!... ورويدًا رويدًا تتحول مظاهرة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية إلى مظاهرة مناهضة لنظام الحكم في مصر مطالبة بإسقاطه، وتعقد المقارنات سريعًا بين مبارك ونظرائه في تل أبيب.

خلق الحراك المفاجئ رقعة خصبة لنمو اليسار الثوري المصري آنذاك وعلى رأسه الاشتراكيون الثوريون، بعد عقد عصيب من العمل الدؤوب على محاولة إعادة تأسيس قواعد لليسار مرة أخرى بعد اندثاره، لم تكن المجموعات اليسارية الناشئة ومنها الاشتراكيون الثوريون كبيرة الحجم، ولكن على قلة عدد أفرادها نجحت في التدخل وأحيانًا قيادة الحراك في عدة مواقع مهمة بالعاصمة، رافعةً شعار "الطريق إلى القدس يمر من القاهرة."

قوبل الحراك الجماهيري في 2000 بالقمع الوحشي المعتاد، واعتقلت قوات الشرطة المئات من النشطاء في القاهرة والمحافظات، وهدأ الحراك بعض الشيء تحت وطأة القمع، ولكن عاد لينفجر مرة أخرى في مارس/إبريل 2002 باجتياح دبابات شارون لمدن وقرى الضفة الغربية. عمّت المظاهرات الحاشدة والاشتباكات جامعة القاهرة ومحيطها لأيام، فيما عرف باسم "انتفاضة جامعة القاهرة"، وامتدت المواجهات للإسكندرية والدقهلية ومحافظات أخرى، وأذكر جيدًا إنها كانت المرة الأولى في حياتي آنذاك التي أرى فيها الآلاف من المتظاهرين يرددون هتاف "حسني مبارك زي شارون.. نفس الشكل ونفس اللون" ولم أكن أصدق نفسي أن الجرأة وصلت إلى هذا الحد، بدأ الصنم في السقوط.

وجاء الغزو الأمريكي للعراق ليولّد موجة تظاهرات هي الأكبر في مارس 2003، بنزول عشرات الآلاف من المصريين في مظاهرات مناهضة للحرب رافعين أعلام العراق وفلسطين، وتحوّل وسط القاهرة إلى موقعة حربية بمعارك واشتباكات وكر وفر بين المتظاهرين وقوات الأمن من منطقة الحسين إلى ميدان التحرير، ولأول مرة تحرق صور حسني مبارك في مكان عام.

وما بين تلك الانفجارات الجماهيرية الضخمة في السنوات الثلاث تلك، كانت هناك فعاليات شبه يومية في الجامعات و خارجها تضامنًا مع الانتفاضة الفلسطينية ومظاهرات أقل حجمًا، ولا يمكن فهم صعود حركة كفاية في 2004 بمطالب واضحة وصريحة ضد حسني مبارك والتوريث بدون النظر لما كان يحدث في السنوات الثلاث قبلها، وليس من المصادفة أن نجد بين مؤسسي كفاية آنذاك وجوهًا مألوفة من قيادات حركة التضامن مع الانتفاضة ومناهضة الحرب.

لولا الانتفاضة الفلسطينية لما وُجد هذا الهامش الذي استطعنا التحرك فيه والتنظيم ضد مبارك وتكسير صنمه.

لم تنجح كفاية في إسقاط حسني مبارك، ولكنها حطمت هيبته وصنمه وخلقت أيضًا هامشًا أكبر للحراك بشكل عام، ولاحقًا بدأت الطبقة العاملة المصرية في الدخول على الخط بإضرابات المحلة ومصانع الغزل والنسيج بدايةً من ديسمبر 2006 وانتشار "فيروس الإضرابات" -كما أسماه مسؤولو النظام- آنذاك إلى جميع القطاعات في البلد باستثناء الشرطة والجيش، أذكر حديثًا بيني وبين إحدى القيادات العمالية في 2009 وكنت أسأله: أين كنتم حينما كانت كفاية تقوم بمظاهراتها ضد مبارك في 2004-2006؟ فأجابني: كنا في بيوتنا نشاهد هؤلاء "المجانين" الذين يحرقون صور مبارك في وسط القاهرة علانية!

قد تكون كفاية فشلت في الإطاحة بمبارك أو تكوين جذور جماهيرية إلا أنها خلقت حالة من الزخم السياسي وهامشًا للحريات شجع الطبقة العاملة لاحقا على كسر قانون الطوارئ وتنظيم إضرابات واسعة ومحاولة تأسيس نقابات مستقلة.

ثورة يناير والقضية الفلسطينية

عمد البعض إلى تصوير حراك الـ18 يوم بميدان التحرير وخارجه بأنه حراك حول قضية الديمقراطية وانتهاكات الشرطة فقط، وأنه لا توجد أية أهداف تتعلق بالسياسة الخارجية لدى المتظاهرين. يتغافل ذلك التحليل عن جذور الحراك التي ترجع إلى عقد كامل، ويتجاهل أيضًا هتافات الميدان التي اتهمت مبارك بالعمالة لتل أبيب وواشنطن، واليافطات التي رفعها الثوار المنددة بتصدير الغاز المصري لإسرائيل، وأعلام فلسطين التي اكتظ بها الميدان.. ولاحقًا نظم الثوار أكثر من مليونية للتضامن مع الفلسطينيين واقتحموا سفارة العدو بالجيزة مرتين، وظل مطلب إلغاء معاهدة كامب ديفيد ورفع الحصار المصري-الإسرائيلي عن قطاع غزة من المطالب التي رفعوها وتظاهروا من أجلها.

انقلاب السيسي على الثورة المصرية تبعه هجوم على كل قضية تبنتها الثورة، ومنها القضية الفلسطينية.. وحرب السيسي على الفلسطينيين من تشديد للحصار على غزة، وتآمر مباشر مع الصهاينة في حرب 2014، ودعم دبلوماسي في أروقة الأمم المتحدة وخارجها، ما هو إلا جزء من انتقام السيسي من الثورة المصرية.. وعند بوادر أي تحرك جماهيري بفلسطين ضد الاحتلال مثل الهبة الشعبية الأخيرة، تخفق قلوب ثوار مصر – الذين تعرضوا لهزيمة ساحقة بالانقلاب وقتل منهم الآلاف ويقبع أكثر من 40 ألفًا منهم في السجون والآخرون ممن نجوا بالهروب خارج البلاد – تخفق بأمل أن يؤدي الحراك الفلسطيني مرة أخرى إلى إعادة إحياء روح الثورة بمصر بتأثير الدومينو الذي عهدناه.

أملنا بالفلسطينيين يظل كبيرًا، والفلسطينيون كما عهدناهم دومًا خط الدفاع الأخير لشعوب المنطقة عن مبادئ التحرر والمساواة والثورة التي تحاول الأنظمة بكافة جهدها لوأدها يوميًا.

ألمانيا: هل عادت الاشتراكية الديمقراطية من الموت؟

ترجمة: مصطفى عبد الغني



أولاف شولتس، وزير المالية ومرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمنصب المستشار، في حملته الانتخابية

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني خارج الصورة حتى وقت قريب، والآن يبدو أنه سيتصدر الانتخابات العامة القادمة مع وجود قائد من الجناح اليميني. ولكن خلف تلك الصحوة الواضحة، هناك أزمةٌ لدى جميع الأحزاب الرئيسية. سيواجه أحد أنجح الأحزاب المحافظة في أوروبا إذلالًا في الانتخابات العامة يوم الأحد 26 سبتمبر. حكم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي اليميني، وحليفه الاتحاد الاجتماعي المسيحي، ألمانيا لمدة 50 عامًا في آخر 70 سنة، ولكن يأتي الائتلاف حاليًا خلف الحزب الاشتراكي الديمقراطي في استطلاعات الرأي.

من السهل ملاحظة لماذا اليمين في ورطة، ففي ظل وجوده في السلطة، مات أكثر من 93 ألف شخص نتيجة فيروس كورونا. لم يكن الوضع بدرجة سوء ما حدث في بريطانيا مثلًا، ولكن الحكومة الألمانية منحت الأولوية أيضًا لمطالب الشركات الكبرى على حساب الصحة العامة.

انتُخِبت أنجيلا ميركل، التي تتقاعد الآن من منصب المستشار الألماني، لأول مرة في عام 2005. ورغم النمو الاقتصادي، ارتفعت ثروات الأقلية، في حين عانت الأغلبية من الفقر. تمتلك الآن نخبة الـ 1% ما يقرب من 30% من الثروة في ألمانيا، التي تعد من أكثر الدول في معدلات عدم المساواة في أوروبا. عاش ثلث العاطلين عن العمل في فقر في عام 2015، وارتفعت النسبة الآن لتصل إلى الثلثين في الوقت الذي زادت فيه ثروات الأثرياء الألمان بحوالي 177 مليار دولار العام الماضي فقط. كانت ميركل صديقةً موثوقةً للرأسمالية الألمانية، ولعبت دورًا رئيسيًا في الإصرار على سحق اليونان تحت عبء الديون رغم اختيار ناخبيها ائتلاف اليسار الراديكالي المعارض لخطط التقشف في 2015. كما تحولت سياسة ميركل سريعًا من فتح ألمانيا أمام اللاجئين السوريين، إلى دعم عمليات ترحيل اللاجئين، وصرحت بأن ارتداء البرقع "غير مقبول في ألمانيا" و"يجب منعه".

خسر اليمين بعض الأصوات في المدن لصالح الخضر والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، بينما دعمت أقسام المناطق الريفية حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف. تواجه الأحزاب الألمانية الرئيسية أزمة سياسية عميقة. حصل ائتلاف الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاجتماعي المسيحي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، على حوالي 70% من الأصوات عندما أصبحت أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية في 2005، بينما جنوا الآن مجتمعين أقل من النصف. ومن الممكن، لأول مرة في ألمانيا على الإطلاق، ألا يحصل أي حزب على تأييد ربع الناخبين. لا يمتلك أي حزب شعبية بالفعل.

تتوقع آخر استطلاعات الرأي أن يحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني على 24% من الأصوات، وائتلاف الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاجتماعي المسيحي على 20%، والخضر على 15%، وحزب الديمقراطي الحر، الليبرالي الداعم لحرية السوق، على 11%، وحزب البديل من أجل ألمانيا على 11% أيضًا، واشتراكيين الحزب اليساري الألماني على 7%. سيحتاج تكوين تحالف قادر على تشكيل الحكومة إلى 3 أحزاب على الأقل، إذا جاءت نتائج الانتخابات مماثلة لاستطلاعات الرأي.

قالت جيزيلا كايا، ناشطة ضد العنصرية في فرانكفورت، لصحيفة العامل الاشتراكي البريطانية: "حان الوقت لتغيير حقيقي. طفح الكيل من الأحزاب الكثيرة المنحازة للأثرياء التي لا تستمع للناس بشأن التغير المناخي أو الامتيازات المناسبة والرواتب التي يمكن العيش بها. يُنظر إلى ألمانيا على أنها دولة غنية، ولكنها دولة بها كثير من الفقراء".

ستتجه الأنظار بعد الانتخابات إلى نوعية التحالف الذي سيتشكل. في الحقيقة لا يوجد اختلاف كبير باستثناء من سيتولى منصب القيادة. اتحد الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع اليمين معظم فترة حكم ميركل، وتقبل بسعادة هجومها اليميني. وأوضحت سلسلةٌ من إضرابات عمال السكك الحديدية الأخيرة أن كل الأحزاب الرئيسية هي أعداء العمال المناضلين. يناقش حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي قوانين تضيق الخناق على النقابات، في الوقت الذي هاجم فيه الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإضرابات لعدم إعطاء إشعار مسبق بوقت كافي، وهو ما جعل الإضراب مؤثرًا. بينما صرح الخضر أن الإضراب زاد من خطورة ارتفاع انبعاثات الكربون نتيجة استخدام الأفراد لسياراتهم الخاصة. سيحتاج العمال إلى مزيد من النضال بغض النظر عمن سيكون المستشار الألماني المقبل.

كيف دعم الخضر الشركات الكبرى والحرب

يأتي الحزب الأخضر في المرتبة الثالثة في المنافسة على منصب مستشار ألمانيا القادم. يأمل ملايين الناس أن يتمكن الحزب من كبح جماح سعي الشركات الكبرى وراء الأرباح على حساب الكوكب، ولكن قادة الحزب لديهم أفكار مختلفة تمامًا. أمضت أنالينا بيربوك، مرشحة الحزب لمنصب المستشارة، العقد الأخير في الحوار مع مدراء الصناعة الألمانية من أجل الوصول إلى "اتفاق". صرحت بيربوك في مؤتمر حزبها قائلةً: "ستكون أسواق المستقبل محايدة مناخيًا، السؤال ليس هل سيحدث ذلك أم لا، ولكن من سينفذ ذلك بشكل أفضل. أريد أن تكون ألمانيا في المقدمة".

قاد هذا السعي نحو الوصول إلى اتفاق مع الشركات إلى أن يلقي المدير التنفيذي لشركة سيمنز متعددة الجنسيات العملاقة، والمتورطة بشكل عميق في استخراج الفحم ومشاريع البنية التحتية الأخرى المدمرة، كلمةً في مؤتمر الحزب الأخضر. كما ساعد الحزب مؤخرًا في محادثات وسيطة بين شركة بورش للسيارات وشركة "Custom Cells" للبطاريات لصناعة سيارة سباق تعمل بالكهرباء. يصف تورج تونسن، المدير التنفيذي لشركة البطاريات، التحول في سياسات الحزب الأخضر على أنها انتقال من مرحلة حزب بيئي صلب إلى "حزب للبرجوازية". أو كما قال: "لم تتغير أهدافهم بالضرورة، ولكنهم أصبحوا أقل راديكالية".

الخضر أيضًا قلقون من إظهار دعمهم "للسياسة الخارجية الحالية" التي دفعت بقوات ألمانية في أفغانستان. تدعم بيربوك استمرار تلك المهمات، إذ قالت: "علينا مسئولية نحو العالم كألمان". على ما يبدو أن تلك المسئولية تتضمن إعادة التسليح بشكل ضخم، حيث تدافع قائدة الحزب عن أن هدف حلف الناتو بإنفاق 2% من الناتج سنويًا على التسليح لا يزال قليل جدًا. هناك عواقب على حركات الدفاع عن البيئة في ألمانيا



أنالينا بيربوك - مرشحة حزب الخضر

وغيرها نتيجة لتحول الخضر ليس فقط نحو "الرأسمالية الخضراء" ولكن أيضًا نحو "الشركات الكبرى الخضراء".

لا تُحدِث الرأسمالية التلوث لأن قادتها يجهلون الأضرار التي يتسببون فيها، ولكن بسبب المنافسة المتركزة في النظام. يدفع السباق على الأرباح بين الشركات إلى مزيد من الأفعال المدمرة بشكل أكبر، لذلك استنتج ملايين الناس أن إنقاذ الكوكب يعني رفض السوق الحرة والنظام العالمي المصاحب لها. ادعى قادة الحزب الأخضر من قبل أنهم على دراية بذلك، ولكنهم الآن يحاولون مساعدة الرأسمالية على استعادة مصداقيتها المحطمة.

كيف صعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي على حساب أخطاء المنافسين

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي حتى أشهر قليلة ماضية لا يبدو أن لديه أمل في العودة مرة أخرى، فالحزب جاء متذيلًا في الاستطلاعات خلف كل من الخضر والاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ، حتى ظن الكثيرون أن انحدار الحزب الطويل لن يتغير. لكن أولاف شولتس، مرشح الحزب لمنصب المستشار، يتصدر الآن استطلاعات الرأي مع توقعات بأن يشكل الحكومة الجديدة بالتحالف مع أحزاب أخرى من الوسط ويسار الوسط.

يحاول شولتس، وزير المالية في الائتلاف الحالي، اللعب على كل الأطراف. من ناحية، يدعي أنه الوريث الطبيعي لمستشارة الاتحاد الديمقراطي المسيحي، أنجيلا ميركل. ولكن من ناحية أخرى، يقول إنه يريد سياسات جديدة "مراعية" تدعم رفع الحد الأدنى للأجور وتخفيض تكلفة السكن وتوفير معاشات تقاعدية أفضل. ستواجه إصلاحات شولتس مقاومة، رغم اعتدالها، ولا أحد يعرف على وجه التحديد كيف ستكون ردة فعل هذا الزعيم "التكنوقراطي" الوسطي.

تنبع عودة الحزب الاشتراكي الديمقراطي بشكل كبير من إخفاقات منافسيه، فمرشح حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، أرمين لاشيت، مكروه للغاية لدرجة أن فروع حزبه تطالب بملصقات الدعاية بدون وجود صورته عليها. وفي الوقت نفسه، انهارت تقييمات الخضر بعد اكتشاف تزوير مرشحة الحزب، أنالينا بيربوك، سيرتها الذاتية. سمح هذا لشولتس بالحصول على أصوات من كلا الحزبين مع إعطاء وعود قليلة جدًا للطبقة العاملة عما يمكن لحكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي تقديمه.

ولكن في آخر مرة دخل فيها الحزب تحالفًا مع الخضر، دعم برنامجًا تقشفيًا سمح بتقليل المزايا وشن هجومًا على أساسيات الحياة. أدى هذا إلى تخلي الملايين عن الحزب؛ أولًا في الانتخابات المحلية ثم في استطلاعات الرأي الوطنية، ولم يحصل الحزب على أغلبية في البرلمان منذ ذلك الوقت. وهناك خوف واسع الانتشار أن يقوم الحزب بمثل ذلك الهجوم مرة أخرى، تحت ضغط قيادات الحزب، تحت مسمى الإصلاح.

البديل من أجل ألمانيا.. كلب اليمين المسعور

لم يعد تهديد حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، بالنسبة للمعلقين في وسائل الإعلام السائدة، يحتاج للنقاش، فالحزب اليوم يعاني من أجل الحفاظ على تقييمات استطلاعات الرأي لتتألف من رقمين بالمائة، وهو بعيد كل البعد عما كان عليه في 2015. في ذلك الوقت، كان الحزب في طريقه ليصبح أكبر أحزاب المعارضة في البرلمان الألماني، البوندستاغ. ولكن اليوم لا تقتصر خطة قادة الحزب طويلة المدى على الانتخابات.

يجمع الحزب مؤيديه في مسيرات في معقله بولاية ساكسونيا، يختلط البلطجية النازيون مرتدين سترات سوداء منفوخة وأحذية ريجاليا في معظم الوقت مع متقاعدين من الطبقة الوسطى. وتتركز النقاشات دائمًا على المهاجرين والجريمة. وتم التأكيد على عنصر أساسي في إستراتيجية الحزب في ملف مُسرب يدعو لـ "استفزازات مخططة بعناية" بالإضافة إلى عبارات يمينية متطرفة. وأعرب المسئولون الرسميون في الحزب عن سعادتهم بتنفيذ ذلك، مع اقتراح أن يتم تسميم المهاجرين غير الشرعيين بـ"الغاز".

يجب أن تؤخذ تهديدات الحزب بجدية، لأنهم على استعداد للقيام بأفعال سيئة في كل مكان خارج قاعدتهم الإقليمية المحدودة. حتى 10% من الأصوات على مستوى البلاد تعتبر ضخمة للغاية. وبإضافة أصوات ناخبي اليمين المتطرف والمحافظين السابقين مع الفاشيين العلنيين سيكون له تأثير كبير. كما يمكن للحزب الاستفادة من خيبة الأمل المتصاعدة والإحباط الناتج عن كورونا المتصاعد في المجتمع الألماني.

اليسار يقاوم العنصرية والحرب

يمثل حزب اليسار الألماني (دي لينكه) القوة الاشتراكية الأساسية في الانتخابات. تأسس الحزب من مزيج من الشيوعيين القدامى من ألمانيا الشرقية، ومنشقين عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، واشتراكيين آخرين في الجانب الغربي من ألمانيا. ويشمل الحزب عناصر إصلاحية للغاية، وقوى أكثر راديكالية ترى النضال مفتاح للتغيير. وأوضح الحزب بالفعل أنه على استعداد للتوصل إلى اتفاق بعد انضمامه إلى تحالفات حاكمة مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر في برلين وبريمن. ويأمل بعض قادة الحزب الانضمام إلى تلك التحالفات على المستوى الوطني بعد الانتخابات، ولكن من المستبعد أن يتحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع حزب معارض لحلف الناتو بشكل علني.

تظهر مواضيع مناهضة العنصرية ومناهضة الحرب بشكل واضح في الحملة الانتخابية لعضوة البرلمان عن حزب اليسار، كريستين بوخولز. تقول بوخولز: "نعارض بوضوح عمليات الترحيل، ونؤيد الحق في التصويت في كل الانتخابات لكل المقيمين بشكل دائم هنا، ونرفض حظر الحجاب. إنها لفضيحة ألا يستطيع 9.7 مليون شخص من التصويت لأنهم لا يملكون الجنسية الألمانية. يؤيد الحزب الاشتراكي الديمقراطي بقاء الوضع على ما هو عليه، ويدعو الخضر للسماح لهم بالتصويت في الانتخابات المحلية فقط. أما حزب اليسار، فهو فقط من يدعم حق كل من يعيش في ألمانيا على المدى الطويل في التصويت في كل الانتخابات. يدعو حزب اليسار إلى إنهاء الحروب الخارجية ووقف تصدير الأسلحة. لا يزال الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر أنصارًا للناتو حتى بعد تجربة أفغانستان".

*** المقال مترجم عن صحيفة العامل الاشتراكي البريطانية**



المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل

الأسرى الفلسطينيون.. صمود بطولي ونضال طويل

بقلم: كريم خالد

حرَّك الهروب البطولي لـ6 من الأسرى الفلسطينيين من سجن جلبوع، شماليّ فلسطين المحتلة، هذا الشهر، المياه الراكدة في قضية الأسرى الفلسطينيين.

لنتعرف خلال السطور التالية على حياة الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، وما يواجهونه من انتهاكاتٍ، وعلاقة السلطة الفلسطينية بهم، علاوةً على أساليبهم النضالية من أجل تحرير أنفسهم.



أسرى الاحتلال

تطلق عليهم مصلحة سجون الاحتلال بالسجناء الأمنيين، تستند أحكام الأسرى الفلسطينيين عادةً إلى اتهامهم بأنهم ”أعضاء في منظمات غير قانونية“ ، يخططون أو يشاركون في مقاومة المحتل الصهيونى، أو يرفعون العلم الفلسطيني، أو مدافعين عن منازلهم من الهدم وعن أنفسهم من الأسر أو أسر أحد أفراد عائلتهم.

حسب آخر بيان لهيئة الأسرى والمحررين الفلسطينية في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني المقرر في 17 أبريل من كل عام بلغ عدد من تم أسرهم على يد قوات الاحتلال أكثر من ثمانمائة ألف مواطن فلسطيني قد دخل سجون الاحتلال منذ عام 1967م ، بينهم أكثر من خمسة عشر ألف امرأة فلسطينية قد تعرضت للاعتقال والسجن، ولم تعد هناك عائلة فلسطينية إلا وتعرض أحد أو جميع أفرادها للاعتقال، ومنهم من تكرر اعتقالهم مرات عديدة، ولم تعد هنالك بقعة في فلسطين إلا وأقيم عليها سجنًا أو معتقلًا أو مركز توقيف.

يذكر أن عدد الأسرى الفلسطينيين في الوقت الحالى يبلغ 4850 أسيرًا فلسطينيًا محتجزين داخل 23 سجنًا ومعتقلًا ومركز توقيف وسط معاناة كبيرة جرّاء الانتهاكات التي يتعرضون لها. ويوجد 43 سيدة، و225 طفلا من بين إجمالي الأسرى، فيما يعاني أكثر من 500 أسير وأسيرة، من أمراض مختلفة، بينهم العشرات من ذوي الإعاقة ومرضى السرطان. ويقضي 543 معتقلًا أحكامًا بالسجن المؤبد، بينما مضى على اعتقال نحو 34 أسيرًا أكثر من 25 عامًا ومضى على اعتقال 13 أسيرا ما يزيد عن 30 عامًا متواصلًا.

كل هذا بالإضافة إلى 226 شهيدًا قضوا نحبهم في سجون الاحتلال تحت تأثير التعذيب أو الإهمال الطبي. ومن أبرز الانتهاكات التي يواجهها الأسرى الاعتقال الإداري، وحرمان الأسرى من زيارة أهاليهم، وممارسة سياسة التجهيل بحقهم، ومصادرة حق الأسرى في التعليم، وتطبيق سياسة الإهمال الطبي المتعمد لقتل الأسرى، والاعتداءات والقمع والاقتحامات الليلية لأقسام وغرف الأسرى، والعزل الانفرادي بأوامر من المخابرات، وحرمان الأسرى من ادخال احتياجاتهم حتى في أقسى الظروف، بالإضافة إلى سلسلة من القوانين الجائرة التي تنتهك بشكل سافر القانون الدولي الإنساني، وتضع الأسرى في دائرة الاستهداف والخطر تحت غطاء القانون.

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 80% من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين تعرضوا للتعذيب خلال التحقيق على يد جنود المحققين الإسرائيليين، وهناك أشكال عدة للتعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين، مثل: الشبح (أى وضع السجين بشكل أفقي على كرسى مع تقييد يديه وقدميه للأسفل لمدة طويلة التسبب بآلامٍ في عضلات الظهر والعنق)، ومنع النوم، ونزع الملابس خلال الليل، والضرب، وحتى محاولات الاغتصاب، ذلك فضلًا عن التعذيب النفسي.

ما هو الاعتقال الإداري؟

هو الاعتقال الذي يصدر من جهة ما بحق شخص ما لمدة 6 أشهر قابلة للزيادة المفتوحة دون توجيه تهمة معينة أو لائحة اتهام، بحيث يكون بناء على ملفات سرية استخباراتية أو بسبب عدم وجود أو نقص الأدلة ضد متهم ما.

السلطة الفلسطينية والأسرى

تقوم السلطة الفلسطينية بعمل مخصصات مالية تقدر بـ12 مليون دولار(تقديرات نوفمبر 2020) شهريًا للأسرى والمحررين الفلسطينين دعمًا لهم ولأسرهم الذين يبلغ عددهم 4850 أسيرًا فلسطينيًا وأكثر من 7 آلاف أسير محرر حيث يتم استيعاب الأسرى المحرريين في الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية للسلطة الفلسطينية ليتقاضوا رواتبهم من خلال تلك الوظائف ولكن السلطة الفلسطينية من الممكن أن توقف المخصصات عن خصومها السياسيين، مثلما فعلت مع العشرات من المنتمين لحركة حماس بعد سيطرة الحركة على قطاع غزة في 2007.

صادق الكنيست الإسرائيلي في مارس 2018 على مشروع قانون يتيح للاحتلال الصهيوني احتجاز جزء من أموال الضرائب الفلسطينية، يعادل ذلك الذي تقدمه السلطة كمخصصات لعائلات الأسرى والشهداء. وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ في فبراير 2020، ومنذ التصديق على القانون قامت السلطة الفلسطينية بقطع رواتب 450 أسيرًا محررًا من مختلف الفصائل والقوى الوطنية، بالإضافة لقطع رواتب نحو 200 أسير داخل سجون الاحتلال، وجميعهم من قطاع غزة.

وقد أعلنت لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية في نهاية الشهر الماضي إطلاق حملة وطنية إعلامية تحت عنوان ”أسير قابع وراتب ضائع“؛ للمطالبة بإعادة صرف رواتب 120 أسير كانت السلطة قد قطعتها.

نضالٌ طويل

يناضل الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، على مدار عقود، من أجل تحسين ظروف سجنهم أو لوقف الاعتداءات عليهم أو إنهاء اعتقالهم (خصوصًا في الاعتقال الإداري) بعدة طرق، لعل أبرزها وأكثر فاعلية هو الإضراب المفتوح عن الطعام. تُعَد الإضرابات عن الطعام أكثر الأساليب النضالية فاعليةً وأهمها، من حيث التأثير على إدارة المعتقل والسلطة الاحتلال والرأي العام لتحقيق المطالب الإنسانية العادلة، وهو أولًا وأخيرًا معركة إرادة وتصميم.

وقد قدمت الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال أول شهيد لمعركة الأمعاء الخاوية، وهو عبد القادر أبو الفحم، الذي استشهد بتاريخ 11 يوليو 1970 في ثالث إضراب عن الطعام مسجل، حيث كان أول إضراب عن الطعام هو إضراب سجن الرملة بتاريخ 18 فبراير 1969، واستمر 11 يومًا. كان ذلك الإضراب من أجل تحسين وزيادة كمية الطعام، وإدخال أدوات مكتبية، ورفض مناداة السجان بكلمة ”حاضر سيدي“، وإتاحة التجمع لأكثر من أسيرين في الساحة.

ويعتبر إضراب سجن جنيد في سبتمبر 1984 نقطة تحول إستراتيجية في تاريخ الحركة الفلسطينية الأسيرة بعد أن انضم إليهم باقي الأسرى في سجون الاحتلال الأخرى. قام آنذاك وزير الشرطة لدى سلطات الاحتلال، حاييم بارليف، بزيارة سجن جنيد، وجلس مع المضربين، ورضخ لمطالبهم بتحسين شروط حياتهم، خاصة في القضايا التي كانت تعتبر من قبل خطوطًا حمراء لا يمكن الحديث فيها، مثل الراديو والتلفزيون والملابس المدنية، حيث سمح بها جميعًا، إضافةً إلى تحسين أنواع الطعام والعلاج، فأُعلن وقتذاك وقف الإضراب في سجن جنيد كما في السجون الأخرى.

أبرز الإضرابات على الإطلاق كان إضراب سامر العيساوي عن الطعام، والذي هو الإضراب الأطول في التاريخ، إذ بدأه العيساوي في أغسطس 2012 واستمر طيلة 256 يومًا. كان العيساوي قد اعتُقِلَ في مرةٍ سابقة عام 2002 بتهمة إطلاق النار على حافلة إسرائيلية، ولكن أُفرِجَ عنه عام 2011 مع أكثر من 1000 أسير فلسطيني آخر، ضمن صفقة إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي أعلنت حركة حماس مسئوليتها عن أسره في قطاع غزة. إلا أن سلطات الاحتلال أعادت اعتقال العيساوي مرة أخرى، في يوليو 2012، بحجة ”انتهاك شروط الإفراج عنه بالعبور من القدس الشرقية إلى الضفة الغربية“، وصدر قرار ببقائه في سجن الرملة حتى عام 2029، بزعم أنه موعد انقضاء فترة عقوبته الأصلية. ومع ذلك، انتزع العيساوي حريته في 24 ديسمبر 2013 بعد إضرابه البطولي عن الطعام.